الأمم المتحدة

A/ES-11/PV.15

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة

الجلسة العامة ١٥

الاثنين، ١٤ تشين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد والاس (جامايكا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

مشروع قرار (A/ES-11/L.6)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في الفقرة ٨ من قرارها دإط-١١/٤ المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢،

”رفع الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة مؤقتا وأن تأذن لرئيس الجمعية العامة أن يستأنف عقد جلساتها بناء على طلب الدول الأعضاء“.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى الوثيقة A/ES-11/10، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلين الدائمين لأوكرانيا وغواتيمالا وكندا وهولندا لدى الأمم المتحدة، يطلبون فيها استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة.

وأعتزم إدارة أعمال هذه الجلسة وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة والممارسات السابقة لدوراتها الاستثنائية الطارئة.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا ليعرض مشروع القرار A/ES-11/L.6.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ”ما كان فهو ما يكون، والذي صنع فهو الذي صنع؛ فليس تحت الشمس جديد“ (الكتاب المقدس، سفر الجامعة ١: ٩)، مكتوب منذ القدم. صحيح أننا رأينا كل هذا من قبل، أليس كذلك؟ بلد يختار غزو بلد آخر، يجلب الموت والدمار، ويؤثر على ملايين الناس، ويقوض جوهر الأمن الدولي، والعالم يقاوم ويحاسب الجناة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لقد رأينا هذا بالفعل من قبل. وأود أن أقتبس من أحد المسؤولين:

”احتل العدو جزءا كبيرا من أراضي بلدنا، مما أدى إلى تدمير مدن وقرى بأكملها، وتحويل الشركات ومحطات الطاقة والسكك الحديدية إلى أنقاض. لهذا السبب نعتقد أنه حق أخلاقي للدول التي تعرضت للاحتلال الحصول على تعويضات“.

هذا الاقتباس ليس لمسؤول أوكراني؛ كما أنه ليس حديثا. البيان يعود للرفيق فياتشيسلاف مولوتوف، وزير خارجية الاتحاد السوفيتي. ومن المدهش كيف يصف البيان على نحو وثيق ما تواجهه أوكرانيا اليوم: جزء كبير من أراضي دولة ذات سيادة تحت احتلال العدو؛ مدن وقرى بأكملها مدمرة؛ منشآت تحولت إلى أنقاض؛ محطات توليد الكهرباء دمرت. وبالطبع لا توجد خسارة مادية تقارن بموت ومعاناة مواطني أوكرانيا.

قبل سبعة وسبعين عاما، طالب الاتحاد السوفيتي بتعويضات وحصل عليها، واصفا إياها بأنها حق أخلاقي لبلد عانى من الحرب والاحتلال. واليوم، تبذل روسيا، التي تدعي أنها خليفة طغيان القرن العشرين، كل ما في وسعها لتجنب دفع ثمن حربها واحتلالها ومحاولة الهروب من المساءلة عن الجرائم التي ترتكبها. ومع ذلك، ستفشل روسيا، تماما كما تفشل في ساحة المعركة. وقد رأينا بالفعل كل هذا من قبل. فما من جديد تحت الشمس.

قبل اثنين وثلاثين عاما، أعلن الروس مرة أخرى بوضوح موقفهم من التعويضات عندما قامت دولة بغزو دولة أخرى واحتلالها. واستجابة لنتائج الغزو العراقي للكويت، اتخذ مجلس الأمن سلسلة من القرارات، بما فيها القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، أنشئت بموجبها لجنة وصندوقا مكلفان بمعالجة أي ضرر أو خسارة أو إصابة تنشأ عن غزو العراق واحتلاله غير المشروعين للكويت. وبعد تصويته مؤيدا للقرار، صرح السفير السوفيتي فورونتسوف:

”إن المتطلبات المنصوص عليها في القرار الذي اتخذ الآن لا ترمي إلى إقرار العدالة فحسب بل إلى توجيه تحذير جاد إلى كل من تسول له نفسه اتباع سبيل العدوان والاحتلال والضم“. (S/PV.2981، الصفحة ١٠١).

وهذا هو بالضبط ما تفعله روسيا اليوم. وأضاف السفير السوفيتي:

”إن اتخاذ هذا القرار يوفر الشروط الضرورية لاستعادة العلاقات الاقتصادية الطبيعية في المنطقة، وإزالة الآثار المترتبة على الأزمة البيئية بشكل عاجل، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بالكويت وشعبها“. (المرجع نفسه، الصفحة ١٠٢)

وهكذا، ولدت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع عضو واحد عن التصويت. قصة نجاح حقيقية، وقد أكملت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ولايتها في شباط/فبراير من هذا العام، بعد أن دفعت أكثر من ٥٢ مليار دولار كتعويضات لضحايا تلك الحرب.

لقد بذلت روسيا قصارى جهدها لتدمير أوكرانيا، بكل ما في الكلمة من معنى. فمنذ اليوم الأول للغزو الشامل، كانت روسيا تلقي القنابل والصواريخ والقذائف من كل نوع على المدن والقرى الأوكرانية، مستهدفة كل شيء من المعامل والمصانع إلى المباني السكنية والمدارس والمستشفيات ورياض الأطفال. لقد رأينا جميعا صورا من بوتشا وإيربين وبوروديانكا وماريوبول وإيزيوم. كانت روسيا تقوم بتدمير الطرق والجسور والسكك الحديدية الأوكرانية. لقد هدمت روسيا ما يقرب من نصف شبكة الكهرباء والمرافق في أوكرانيا في الشهر الماضي وحده تاركة ملايين الأوكرانيين بدون كهرباء ومياه جارية وتدفئة على أعتاب فصل الشتاء.

إن الشهادات عن الفظائع التي ارتكبها الروس في الأراضي المحتلة – القتل والاغتصاب والتعذيب والترحيل القسري والنهب – كلها غنية عن البيان. لقد اضطر ملايين الأوكرانيين إلى مغادرة منازلهم والبحث عن مأوى في أماكن أخرى. وستواجه أوكرانيا مهمة شاقة تتمثل في إعادة بناء البلد والتعافي من هذه الحرب. لكن هذا التعافي لن يكتمل أبدا بدون الإحساس بالعدالة لضحايا الحرب الروسية. لقد

حان الوقت لمحاسبة روسيا. لقد رأينا كل هذا في هذه القاعة تحديدا. وما تم القيام به، نطلب القيام به مرة أخرى.

لقد رأينا الجمعية العامة تتخذ بتوافق الآراء القرار ١٤٧/٦٠، الذي يعتمد المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني. وأود أن أقتبس:

”الغرض من الجبر الكافي والفعال والفوري هو تعزيز العدالة من خلال معالجة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي“. (القرار ١٤٧/٦٠، المرفق، الفقرة ١٥)

وقد رأينا الجمعية العامة تتخذ بتوافق الآراء القرار ٨٣/٥٦، الذي يثني على مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، الذي ينص على ما يلي:

”على الدولة المسؤولة التزام بجبر كامل الخسارة الناجمة عن الفعل غير المشروع دوليا“ (القرار ٨٣/٥٦، المرفق، المادة ٣١).

وقد شهدنا ذلك كله بالفعل. نحن لا نطلب شيئا لم نره من قبل. إننا نجتمع هنا اليوم، في إطار الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة، في إطار الاتحاد من أجل السلام المصمم لحالات من هذا القبيل، عندما يسيء بلد مثل روسيا استخدام حق النقض – حق النقض الذي يرافق مقعد الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن، الذي يشغله بصورة غير قانونية.

إن روسيا تفضل الإفلات من العقاب على المساءلة، وعندما يتعلق الأمر بالعملية في مجلس الأمن، فإنها لا تعرف سوى شيئين – الأكاذيب وحق النقض. ومع ذلك، سنسمع من روسيا في القريب العاجل أن الجمعية العامة ليست مختصة بمعالجة مسألة كهذه. وستكون تلك كذبة أخرى؛ محاولة أخرى لتقليص وتخريب هذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة؛ محاولة أخرى لإخبار أعضاء الجمعية بأنهم لا يهمون. وهذا، مرة أخرى، لن يكون شيئا جديدا.

لقد تذكرت مؤخرا الكلمات التي قالها الملك حسين ملك الأردن من على هذا المنبر في عام ١٩٦٠. وأود أن أقتبس منه مرة أخرى:

”وغني عن التأكيد على أن الأمم المتحدة تمثل الأمل الوحيد للسلام والحرية للبشرية. وهذا أمر بالغ الأهمية لجميع الدول الصغيرة في العالم؛ ومع ذلك، سعى الاتحاد السوفياتي منذ ولادته تقريبا إلى تدمير الأمم المتحدة، وعرقلة مداولاتها، وإعاقة قراراتها، والإضرار بسمعة مجلس الأمن والجمعية العامة من خلال أساليب مشاكسة وانسحابات عنيفة“. (A/PV.882، الفقرة ٧٥)

هذا هو بالضبط ما تفعله روسيا اليوم. فبعد عرقلة مجلس الأمن، يحاول خلفاء السوفييت تكميم أفواه الجمعية العامة. وينبغي ألا تتسامح الأمم المتحدة مع ذلك بعد الآن. وفي الوقت الحالي، ثمة فرصة أخرى لأن نبعث برسالة واضحة إلى روسيا وأي شخص آخر قد يفكر في استخدام القوة لإعادة رسم الحدود المعترف بها دوليا. فسيحاول الروس وأتباعهم جعلنا نعتقد أننا بهذا التصويت نقسم العالم إلى كتل ونعيده إلى زمن الحرب الباردة. وسيزعمون أننا نطلب من الدول الأعضاء الانحياز إلى أحد طرفي النزاع.

إننا لا نطلب بأي حال من الأحوال من الأعضاء الانحياز لأحد الجانبين اليوم. فنحن واثقون بأنهم جميعا يقفون إلى جانب ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه، وإلى جانب القانون الدولي. وفي المقابل، فإن الاتحاد الروسي نفسه هو الذي دأب، منذ ظهوره في الأمم المتحدة قبل ٣١ عاما، على ارتكاب أعمال عدوانية ضد دول ذات سيادة. إن الاتحاد الروسي هو الذي يهدد آلية الأمن الدولي ويقوض الاستقرار الهش الذي تحقق بعد الحرب العالمية الثانية. في الواقع، روسيا هي المسؤولة عن تقسيم العالم.

والمقترح المعروض على الجمعية اليوم إعلان بأن روسيا يجب أن تخضع للمساءلة عن انتهاكاتها للقانون الدولي في أوكرانيا. إنه إعادة تأكيد على الحاجة إلى وجود آلية عملية للتعويضات من شأنها أن تبث الحياة في هذا التصريح. إنه دعوة للدول الأعضاء أن تتحد

وتنشئ هيكلا دوليا مشروعا للتعامل مع عواقب العدوان الروسي على أوكرانيا، وتسجيل الأدلة على الفظائع، والحفاظ على الأمل في تحقيق العدالة للملايين من أولئك الذين تغيرت حياتهم إلى الأبد بسبب الطموحات الإمبريالية الاستعمارية الجديدة لحاكم صغير لبلد كبير.

إن المقترح لا يتعلق بروسيا وحدها. فسيعمل لصالح جميع من يتعرضون للتهديد الآن أو قد يتعرضون للتهديد لاحقا باستخدام القوة. وينبغي أن يكون ردنا مناسبا وأن يمنع أي معتد من أن يبدأ في شن حرب. هذه هي المسألة التي نعمل على حلها اليوم.

إن المقترح مبني على مبادئ تعددية الأطراف، إذ ندعو جميع الدول التي تتشاطر قيم ميثاق الأمم المتحدة إلى المشاركة في اتخاذ مزيد من الخطوات لإنشاء الآلية. وأوكرانيا ملتزمة بالقيام بعملية شفافة ونزيهة وموضوعية يوجهها المجتمع الدولي ويشرف عليها بغية تجنب أدنى تصور لوجود تحيز. ونعتزم كل العزم مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة وهيئاتها في هذه العملية. ونثمن ونقدر كثيرا العمل القيم الذي يقوم به الأمين العام ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التي عينها مجلس حقوق الإنسان. ونأمل في التعاون مع اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساعدة في تقييم الأضرار التي لحقت بالتراث التاريخي والثقافي لأوكرانيا وبيئتها.

إن التصويت معارضة للمقترح سيكون تصويتا مؤيدا للإفلات من العقاب والخروج على القانون. والتصويت ب "نعم" سيعني وجود إيمان بالقانون الدولي، وبقاء الهيكل العالمي الذي بني بشق الأنفس بعد الحرب العالمية الثانية، وإمكانية أن تقف الأمم المتحدة لمراقبة السلم والأمن الدوليين. إنها بارقة أمل في تحقيق العدالة وخطوة أولى هامة نحو المساءلة – خطوة نحو ضمان عدم تكرار هذه الحروب أبدا.

إن أوكرانيا تسعى إلى السلام. والشروط المسبقة لأي مفاوضات حددها الرئيس زيلينسكي واضحة: استعادة السلامة الإقليمية لأوكرانيا، والتعويض عن الأضرار الناجمة عن الحرب، ومحاكمة مجرمي الحرب. وسيعمل مشروع القرار A/ES-11/L.6 على تقريبنا من ذلك الهدف، ويجب أن نمضي قدما بهذه الخطوة دون تأخير. وهذه الجلسة فرصة للتفكير في ذلك وتحديد نوع العالم الذي نريد أن نعيش فيه.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غواتيمالا.

السيد بوكارو فلوريس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتنا للاجتماع واستئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة، متابعة لأثر عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا. نجتمع، مرة أخرى، لمعالجة واحدة من أكبر الأزمات في العالم أجمع، والتي لم يسبق لتأثيرها مثيل.

ولم تتردد غواتيمالا في الانضمام إلى وفود أوكرانيا وكندا ومملكة هولندا، بوصفها ميسرة مشاركة في تقديم مشروع القرار A/ES-11/L.6، المعنون "تعزيز سبل الانتصاف والجبر عن العدوان على أوكرانيا". لقد أيدنا مشروع القرار وقدمناه استنادا إلى قناعاتنا ليس بوصفنا بلدا متفانيا لتحقيق السلام فحسب، بل وبصفتنا أيضا دولة تعترف بأنه يمكن حل الخلافات بين الدول من خلال الحوار والتفاوض والتعويضات والوسائل السلمية الممنوحة لنا بموجب القانون الدولي. إننا بلد يتسم تاريخه بنزاع داخلي طويل، ولهذا السبب نسلم بأهمية السلام واحترام حقوق الإنسان.

وبالمثل، قدمنا مشروع القرار لتنظر فيه الجمعية العامة انطلاقا من إيماننا الراسخ بأن هذه المبادرة خطوة نحو تحقيق المصالحة بين الطرفين. وبالنظر إلى أن تسوية المطالبات المدنية خطوة هامة نحو تحقيق السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع، فإن التوصية بإنشاء آلية لتسجيل الأضرار والتعويضات في نهاية المطاف أمر أساسي. وبصفتنا بلدا يؤمن إيمانا راسخا بتعددية الأطراف، فإننا مقتنعون بأن الجمعية العامة لديها الولاية والسلطة للموافقة على مشروع القرار، على النحو المنصوص عليه في الفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد وضعت صياغة مشروع القرار بعناية حتى لا تتجاوز اختصاص الجمعية العامة. وتستند هذه الصياغة إلى قرارات سابقة للجمعية العامة تنص على أن الاتحاد الروسي ارتكب عملا عدوانيا ضد أوكرانيا، انتهاكا للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نطلب بكل احترام إلى جميع الدول الأعضاء أن تؤيد هذه المبادرة، وهو ما ينبغي عمله، وأن تصوت مؤيدة لمشروع القرار من أجل السلام في العالم.

وإذ أقف على هذه المنصة اليوم بصفتي مشاركا في تقديم مشروع القرار، لا يسعني إلا أن أذكر أهمية الإصلاح الفوري لمجلس الأمن، ليتماشى مع العصر الحالي. إننا ننظر اليوم في مشروع القرار هذا لأن الجمعية العامة لا تستطيع أن تحاكي نفس حالة الشلل أو الكسل الذي أصاب مجلس الأمن بشأن هذه المسألة وغيرها من الأزمات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، يجب أن تعترف بأن البشرية بحاجة إلينا متحدين جميعا.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): عندما تكلم الممثل الدائم لأوكرانيا على هذا المنبر في وقت سابق اليوم، استشهد باقتباسات كثيرة، ولكنه لم يقل أهم شيء عن مشروع القرار A/ES-11/L.6. فلنقم الآن بسد تلك الفجوة.

إن مشروع القرار المقدم إلى الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة مثال تقليدي على "النظام القائم على القواعد"، حيث تتحدى مجموعة صغيرة من الدول القانون الدولي وتسعى إلى تكريس الخروج على القانون بينما تستخدم سلطة الجمعية العامة وتجعل من الجمعية هيئة قضائية، وهي ليست كذلك بحكم تعريفها. من الواضح أن المبادرة معيبة. فمن المنظور القانوني، لا يمكن انتقاد أحكام مشروع القرار. إنها لاغية وباطلة من الناحية القانونية – ليست أكثر من محاولة لإضفاء الشرعية على ما لا يمكن إضفاء الشرعية عليه من حيث القانون الدولي الفعال. ولا يمكن لمقدمي مشروع القرار هذا إلا أن يدركوا أن اعتماد مشروع قرار من هذا القبيل من شأنه أن يؤدي إلى عواقب يمكن أن ترتد ضدهم. إن تلك الدول تتباهى بالتزامها بالشرعية، بينما تهزأ في الوقت نفسه بمظهر الشرعية ذاته.

إن مشروع القرار يتوخى إنشاء "آلية دولية لجبر الضرر". وبعد ذلك، على ما يبدو، تأكد الأمر. ومن المقرر أن تقوم مجموعة معينة من الدول بإنشاء هذه الآلية، وهذه الدول هي التي ستقرر الكيفية التي ينبغي أن تعمل بها الآلية. بعبارة أخرى، يطلب إلى الجمعية العامة أن تمنح حرية مطلقة لإنشاء هيئة لن يكون لدى معظم الحاضرين هنا أدنى فكرة عن وظيفتها. وستقوم تلك البلدان، حسب تقديرها الخاص، بتحديد أو بالأحرى تعيين الجناة وتحديد مقدار الضرر ووسائل جبره وما إلى ذلك. ولن تضطلع الأمم المتحدة بأي دور في تلك العملية، لأنه يعتزم إنشاء الآلية خارج إطار الأمم المتحدة ولا نية لأحد أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة عن أنشطتها. ونشدد على أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء لن يكون لها أي صوت أو سيطرة على الإطلاق عند إنشاء الآلية أو أثناء تشغيلها.

ولا يساورنا شك في مصدر تمويل ما يسمى بجبر الأضرار. فالغرب يبذل قصارى جهده على الأقل لإضفاء بعض مظاهر الشرعية على أفعاله، بغية البدء في إنفاق مئات البلايين من الدولارات من الأصول السيادية المجمدة التي سرقت في الواقع من الاتحاد الروسي. ولطالما أرادوا إلغاء تجميد تلك الأصول، ليس من أجل إعادة الأموال إلى مالكها الشرعي أو إنفاقها على مساعدة أوكرانيا، بل لتمويل إمدادات الأسلحة المتزايدة باستمرار إلى كييف وسداد ما تكبدته من ديون مقابل الأسلحة التي تم توريدها بالفعل.

بهذه الطريقة، يريد الغرب إطالة أمد النزاع وزيادة تفاقمه، ويخطط لاستخدام الأموال الروسية لتحقيق هذه الغاية. وإن الحاجة إلى قرار مماثل من الجمعية العامة ما هي إلا للتغطية على هذه السرقة المكشوفة، ولكن هذا لن يؤدي إلا إلى زيادة التوترات وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم، لصالح الشركات العسكرية الغربية التي جنت بالفعل مليارات الدولارات من شحنات الأسلحة المرسلة إلى أوكرانيا.

ونشدد على أنه لا يمكن للجمعية العامة ولا لأي آلية أن تبطل الحصانة السيادية لأصول الدول الممنوحة بموجب القانون الدولي. وستصبح الدول التي تؤيد قرار الجمعية العامة هذا متواطئة في المصادرة غير القانونية للأصول السيادية لبلد ثالث وعمل آخر من أعمال إساءة استخدام سلطات الجمعية لصالح الغرب.

هل تستفيد دول العالم النامي أي شيء من تلك المبادرة؟ نعتقد أن معظمها يرون أنه ليس من غير المعقول فحسب، بل من المهين في الواقع أن تأتي الدول الغربية لتطالب بتعويضات بدلا من دفعها. إن سيناريو السرقة أولا ثم إنفاق أصول الدولة السيادية هو ما تصورته

بالضبط نفس الدول التي لها سجل طويل في سرقة بقية العالم. وأود الإشارة إلى قرون من العبودية والاضطهاد، والاستعمار، والسيطرة الاستعمارية الجديدة، والعدوان والتدخلات العسكرية، والحصار، والجزاءات الانفرادية، والاستخراج المخزي للموارد الطبيعية للبلدان المحتلة والخاضعة للعدوان والمقهورة. إن واضعي المبادرة يحاولون جعل الجميع ينسون ذلك، بينما يروجون للقصة الأوكرانية وحدها.

إن الدول الغربية لم تعتبر أبدا للتعويضاتوسيلة للتكفير عن خطاياها. وعلاوة على ذلك، فقد عرقلت أي مناقشة ذات صلة لتلك المسألة في اللجنة السادسة لمدة عقدين من الزمن وأعاقت تطوير أي نوع من الأدوات المتعددة الأطراف لضمان مساءلة الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا. ولم يتذكروا هذا المفهوم إلا الآن بعد أن وضعوا نصب أعينهم التعويضات كأداة مفيدة لسرقة دولة أخرى.

إذا اعتمد مشروع القرار، ستكون له عواقب منهجية على أنشطة الأمم المتحدة. وندعو الدول الأعضاء إلى تفهم ذلك وإلى التصويت ضد مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي ألبانيا وأوكرانيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا، فضلا عن جورجيا وليختنشتاين وموناكو وسان مارينو.

إن الجمعية العامة مدعوة اليوم إلى البت في مشروع القرار A/ES-11/L.6، المعنون "تعزيز سبل الانتصاف والجبر عن العدوان على أوكرانيا". ولئن كان عنوان مشروع القرار يشرح الغرض منه وما يعتزم تحقيقه، قد يكون من المفيد تقديم مزيد من المعلومات. وسأشرح سبب اعتقادنا بأن مشروع القرار ضروري، وما يفعله وما لا يفعله بغية إزالة أي شكل من أشكال سوء الفهم، بما في ذلك ما سمعناه من هذا المنبر.

أولا، لماذا نؤيد مشروع القرار هذا؟ الجواب واضح. لقد حدث عدوان. ففي ٢ آذار/مارس، أكدت الجمعية العامة، بأغلبية ساحقة، أن الاتحاد الروسي ارتكب عدوانا على أوكرانيا انتهاكا للمادة ٢-٤ من الميثاق – وهو عمل غير مشروع دوليا يضرب في صميم منظومة الأمم المتحدة. والناس في جميع أنحاء العالم يشاهدون بلا حول ولا قوة المدنيين الأبرياء يُقتلون نتيجة للاستهداف المتعمد والبنية التحتية والمستشفيات والمدارس والمنازل التي تُدمر كل يوم. والدمار هائل. إن الأضرار التي لحقت بأوكرانيا هائلة، وهي تزداد مع كل يوم تستعر فيه الحرب.

وبموجب القانون الدولي، تلتزم الدولة المسؤولة بالجبر الكامل عن الإصابات الناتجة عن فعلها غير المشروع دوليا. ومن أجل إعداد عملية منظمة، يجب تسجيل هذا الضرر بشكل صحيح في المقام الأول. وتعني المساءلة أن هذه التكاليف تنتقل من الضحايا إلى المعتدي. والسؤال ليس ما إذا كان ينبغي لروسيا أن تدفع، بل متى ستدفع وكم ستدفع.

ثانيا، ماذا يفعل مشروع القرار؟ إن مشروع القرار يوصي فحسب بأن تنشئ الدول الأعضاء وأوكرانيا سجلا للأضرار. وسيكون هذا السجل بمثابة مستودع للأدلة على جميع أنواع الأضرار. وهناك سوابق لهذا، كما نعلم جميعا. كما يعترف المشروع بالحاجة إلى أن يجري، بالتعاون مع أوكرانيا، إنشاء آلية دولية للمطالبات بجبر الضرر كخطوة ثانية. وبدلاً من تحميل النظام القانوني المحلي لأوكرانيا ودول أخرى عددًا كبيراً جدًا محتملا من الدعاوى القضائية الفردية، سيكون من الأنسب وضع نظام مركزي ومتخصص. ونرى أن وجود آلية دولية للمطالبات من شأنه أن يوفر اليقين القانوني والإنصاف الإجرائي. ويجب محاسبة روسيا على أفعالها غير المشروعة وتدميرها الوحشي. وهذا أمر أساسي إذا أردنا أن ندعم نظاما دوليا قائما على القواعد. ولا يتعلق الأمر بالغرب ضد البقية، بل يتعلق باحترام القواعد الدولية.

ثالثا، ما الذي لا يفعله مشروع القرار؟ إن مشروع القرار لا ينشئ سجل الأضرار، ولا ينشئ آلية جبر الضرر. وستضع الدول الأعضاء

تلك الصكوك في مرحلة لاحقة، بالتعاون مع أوكرانيا. ولا توجد تكاليف تتحملها منظومة الأمم المتحدة نتيجة لمشروع القرار ولا تكاليف على أي طرف آخر، باستثناء روسيا نفسها، التي يجب أن تتحمل المسؤولية عن أفعالها غير المشروعة.

ويجب أن نواصل المسيرة من أجل تشكيل التاريخ. إن رفض روسيا تحمل المسؤولية عن الدمار والضرر يزيد الطين بلة.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن كل بلد، بغض النظر عن حجمه أو قوته أو موقعه على الكرة الأرضية، يتمتع بالحق في توثيق الجرائم المرتكبة ضد سكانه أو إقليمه أو بيئته أو ملكيته الثقافية بغية ضمان التحقيق السليم فيها. ويمكن لكل دولة أيضا أن تعمل مع دول أخرى أو المجتمع الدولي لإنشاء آلية دولية فعالة للتعامل مع مطالبات جبر الضرر الناشئة عن هذه الجرائم. وبناء على ذلك، فإن مشروع القرار يؤيد أساسا الطريق إلى العدالة.

والدور اليوم على أوكرانيا. وغدا، يمكن أن يكون على غيرها. ولذلك، ندعو الجميع إلى التصويت مؤيدين لمشروع القرار.

السيدة تسفاماريام (إريتريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم وفود إريتريا وأنغولا وجمهورية إيران الإسلامية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيلاروس والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ودولة فلسطين وزمبابوي وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وغينيا الاستوائية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكمبوديا وكوبا ونيكاراغوا وغيرها من البلدان ذات التفكير المماثل.

واسمحوا لنا أن نشدد منذ البداية على أن الجمعية العامة ليست هيئة قضائية وأن قراراتها يجب الشروع فيها، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة، لأغراض

”إنماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التقدّم المطرد للقانون الدولي وتدوينه (و) إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء“.

ولذلك، فإن القرارات التي تتخذها الجمعية العامة تمثل الإرادة السياسية للدول ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون أساسا قانونيا لتعريف الأفعال غير المشروعة دوليا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إجراء من هذا القبيل سيتجاوز ولايتها ومسؤولياتها.

إن مشروع القرار المعروض علينا، والوارد في الوثيقة A/ES-11/L.6، من ناحية ليس له أساس قانوني كاف، كما أنه لا يتماشى مع الممارسة المتبعة في الجمعية العامة، في حين أنه من الناحية الأخرى، لن يؤدي إلا إلى الترويج لجدول أعمال مثير للانقسام داخل هذه الهيئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع القرار، إذا تم اعتماده، سيشكل سابقة خطيرة من شأنها أن تمنح مباركة الجمعية العامة لإنشاء آلية للانتصاف وجبر الضرر، لا تديرها الهيئة نفسها التي ستنشئها ولا تخضع للمساءلة أمامها.

وفي ذلك السياق، ينبغي ألا ننسى أن الدول الاستعمارية تسببت في أضرار ومعاناة هائلة لشعوب الدول النامية الحالية. ونُذكِّر أيضا بالتدخل الخارجي الضار في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، بما في ذلك عمليات التدخل والغزو الأجنبية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فتلك الدول، التي عانت من التدخل الأجنبي والاستعمار والرق والاضطهاد والتدابير القسرية الانفرادية والحصار غير القانوني وغير ذلك من الأفعال غير المشروعة دوليا، تستحق أيضا أن تحصل على الحق في الانتصاف وجبر الضرر والعدالة، وهو ما ينبغي معالجته من خلال عمليات قانونية سليمة.

ولا يجوز إجبار الدول ذات السيادة بأي شكل من الأشكال على الانحياز إلى جانب معين فيما يتعلق بالنزاع الدائر في أوكرانيا. وينبغي احترام المواقف الوطنية لكل منها، بما في ذلك الدول التي قد تقرر البقاء محايدة. ونغتنم هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على أن النزاع بشأن أوكرانيا يجب أن يُحل بالوسائل والجهود الدبلوماسية. وينبغي أن

تضطلع الجمعية العامة بدور إيجابي لتحقيق تلك الغاية وألا تدخر جهدا لصالح الحل السلمي لهذا النزاع، مع تجنب اتخاذ أي مبادرة قد تنطوي على خطر زيادة تفاقم الحالة على أرض الواقع ومواصلة تصعيد التوترات بشأن النزاع.

وفي ذلك السياق، لا يمكن أن نؤكد بما فيه الكفاية على أن أي محاولة لترسيخ عقلية حقبة الحرب الباردة وسياسة التكتلات القائمة على المواجهة وتعميق الانقسامات وفرض رؤى وخطط متباينة ينبغي أن تُقابل بالرفض من جميع أعضاء المجتمع الدولي الذين يتحلون بروح المسؤولية، لأنها لا تسهم بأي حال من الأحوال في التصدي، بالوسائل السلمية والتعاون، للتحديات المشتركة المعقدة والناشئة التي تواجهها البشرية حاليا.

في الختام، نود أن نشدد على أنه ينبغي بذل كل الجهود الممكنة لتيسير وتعزيز العلاقات الودية والحوار والتعاون بين الدول، تمشيا مع المبادئ والمقاصد والقيم المكرسة سواء في ميثاق الأمم المتحدة أو في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢٥ (د-٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي وبلدان بحر البلطيق الثمانية: إستونيا وآيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وليتوانيا والنرويج وبلدي، لاتفيا.

في ٢٤ شباط/فبراير، بدأت روسيا غزوها الوحشي الشامل لأوكرانيا، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبتلك الحرب العدوانية، بمساعدة بيلاروس، انتهكت روسيا عمدا الحق الأساسي لجميع الدول في الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، تسبب ذلك العدوان في معاناة هائلة لشعب أوكرانيا. وتسبب في أكبر أزمة إنسانية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. فقد نزح أكثر من ١٧ مليون شخص، وفقدت أوكرانيا أكثر من ٤٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. واليوم، يجب على أكثر من ٣ ملايين أوكراني أن يعيشوا بلا ماء ولا كهرباء ولا صرف صحي ولا تدفئة. فقد هاجمت القوات المسلحة الروسية عمدا البنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك شبكات الطاقة ووصلات الكهرباء ومحطات المياه.

وعلى غرار البلدان الأخرى، تقدم بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق مساعدات مالية وإنسانية وعسكرية كبيرة لشعب أوكرانيا. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تبحث عن سبل لدعم أوكرانيا. ويتيح لنا مشروع القرار A/ES-11/L.6، ”تعزيز سبل الانتصاف وجبر الضرر الناجم عن العدوان على أوكرانيا“، إمكانية زيادة دعمنا لأوكرانيا والشعب الأوكراني. وبمشروع القرار هذا، تعترف الجمعية العامة بالحاجة إلى إنشاء آلية دولية لتعويض أوكرانيا عن الأضرار التي سببها العدوان الروسي. ويوصي مشروع القرار بإنشاء سجل للأضرار ليكون بمثابة سجل للأدلة والمطالبات المتعلقة بالأضرار والخسائر والإصابات الناجمة عن عدوان روسيا.

ونعتقد أنه من المهم جمع وحفظ الأدلة على العدوان الروسي الوحشي على أوكرانيا، لأنه يجب محاسبة روسيا على أفعالها غير المشروعة دوليا ضد أوكرانيا والأوكرانيين. وقبل ساعات قليلة فقط، قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي للصحفيين إن المحققين اكتشفوا أكثر من ٤٠٠ جريمة حرب في مناطق خيرسون التي تخلت عنها القوات الروسية أثناء انسحابها. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على تلك الجرائم أو الأضرار التي تسببت فيها ويجب محاسبة مرتكبيها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب تخزين الأدلة على النحو السليم؛ وخلاف ذلك، يمكن أن تضيع أو تتلف. وبالتالي، فإننا ندعم جمع وتخزين جميع الأدلة وفقا للقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة.

وتؤكد بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق من جديد دعمنا الثابت لأوكرانيا. ونحن مقتنعون بأن احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد أمر أساسي لأمننا المشترك وتعاوننا المتعدد الأطراف. ونحث روسيا على التقيد بالقانون الدولي واحترام التزاماتها الدولية. وندعو الأمين العام والأمم المتحدة إلى مواصلة الجهود لاستعادة احترام السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها واستقلالها.

ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدعم جميع الآليات الرامية إلى تحقيق العدالة لضحايا العدوان الروسي. ولذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت مؤيدة لمشروع القرار.

السيد شزيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يتطلب العدوان الروسي على أوكرانيا ردا شاملا لا لبس فيه من المجتمع الدولي بأسره ومن كل عضو من أعضائه. ويتيح لنا مشروع القرار A/ES-11/L.6، "تعزيز سبل الانتصاف وجبر الضرر الناجم عن العدوان على أوكرانيا"، فرصة للرد على الآثار المروعة والمدمرة العديدة للحرب الجارية.

منذ ما يقرب من تسعة أشهر، تهاجم روسيا السكان المدنيين والبنية التحتية غير العسكرية في أوكرانيا، بما فيها تلك المحمية بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني الملزمة. إن حجم الأضرار المادية التي تسببت فيها روسيا في أوكرانيا مروع ولم تشهده أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ومن الواضح أن روسيا انتهكت بشكل صارخ وواضح العديد من التزاماتها الدولية، وفي مقدمتها التزامها باحترام حظر العدوان. ويتجلى عدم احترامها للقانون الدولي في عدم امتثالها للقرار الملزم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس بشأن التدابير التحفظية.

ولذلك، يجب أن تظل المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي التي ارتكبها الاتحاد الروسي في أوكرانيا أولويتنا مع استمرار الحرب. ويجب على روسيا أن تتحمل عواقب جميع انتهاكاتها، بما في ذلك عن طريق تقديم تعويضات عن الإصابات والأضرار الناجمة عن هذا الانتهاك الصارخ والواسع النطاق لالتزاماتها الدولية.

ومن المبادئ الأساسية للقانون الدولي أن الإخلال بالتزام ما ينطوي على واجب توفير سبل الانتصاف على النحو المناسب عن جميع الأضرار، المادية وغير المادية، التي تلحق بالدولة ومواطنيها. وبالتالي، فإن جبر الضرر عنصر مكمل لا غنى عنه لعدم تطبيق القواعد القانونية الدولية. ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يلخص ما هو واضح – وهو أن روسيا ملزمة بجبر الضرر بصورة كاملة.

وتؤيد بولندا بقوة إنشاء سجل دولي للأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا. ونؤمن إيمانا قويا بأنه يجب دائما التعويض عن جميع الأضرار بشكل مناسب، بغض النظر عن وقت وقوعها وبغض النظر عن مكان حدوثها. وهذا مبدأ توجيهي عالمي. ولا يكفي أن يعترف الجناة بأفعالهم غير المشروعة فحسب، ولا يكفي إذا أعربوا عن الندم – وفي هذه الحالة، نحن بعيدون حتى عن ذلك. والإيماءات الأخلاقية أمر جدير بالترحيب، ولكنها ليست كافية أبدا. فالتعويض المادي مطلوب لإعادة بناء الأضرار الناجمة عن الحروب. ونحن بحاجة إلى إنشاء السجل لأنه أساسي لمستقبل أوكرانيا. وتدرك بولندا تماما من تاريخها ما يعنيه التخلي عن هذه الإجراءات.

إن السجل المقترح إنشاؤه في المستقبل، الذي ستقرر الدول المعنية تشغيله وطرائقه، لن يساعد أوكرانيا في إعادة بناء نفسها بعد الحرب المدمرة فحسب، بل الأهم من ذلك أنه سيحقق العدالة لضحايا الأعمال الهمجية التي ارتكبتها روسيا، مثل القتل الجماعي للرجال والنساء والأطفال أو التعذيب أو العنف الجنسي أو الترحيل القسري. كما لا ينبغي أن ننسى، كما أكدت بولندا في مجلس الأمن في أيار/مايو، أنه إلى جانب الخسائر البشرية، يستمر العدوان الروسي في التسبب في تدمير المواقع الثقافية في أوكرانيا. ولا تزال المواقع الدينية والمباني التاريخية والآثار والنصب التذكارية لمحرقة اليهود وغيرها من القطع الأثرية تتعرض للتلف والنهب على أساس يومي. وفي كلمته أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، شدد الرئيس أندريه دودا على التزام بولندا بجميع جهود المساءلة بقوله:

> "ومن على هذا المنبر، أود أن أتعهد بتقديم دعمنا لجميع المبادرات القائمة والجديدة حتى لا يفلت أولئك الذين يحرمون الملايين من الناس من حقهم في الغذاء ويدمرون البيئة من العقاب ... وبالنظر إلى أعمال روسيا غير القانونية، ينبغي أن نتعلم درسا للمستقبل". (A/77/PV.5، صفحة ٣٣ و ٣٤)

وبما أن المجتمع الدولي لم يتمكن من منع العدوان الروسي المستمر، فمن واجبنا الدعوة إلى ضمان المساءلة عن الفظائع المرتكبة

ضد أوكرانيا. ولذلك، من الضروري تأييد مشروع قرار اليوم، لأنه سيشكل الخطوة الأولى نحو جبر الضرر عن الإصابات والأضرار الناجمة عن العدوان الروسي ويقودنا نحو تحقيق السلام والتعافي بعد انتهاء النزاع.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إعطائي الكلمة للإعراب عن بعض الشواغل فيما يتعلق بالحرص الذي ينبغي أن نتوخاه عند البت في مشروع قرار من الممكن أن يشارف حد الكارثة إذا ما تصرفنا بشأنه بالطريقة التي يُطلب منا القيام بها.

ولا تزال سري لانكا تشعر بقلق عميق إزاء الحالة المتدهورة في أوكرانيا نتيجة للأعمال القتالية الجارية. وسري لانكا، بوصفها بلدا عانى من نزاع داخلي دام ٣٠ عاما، تؤكد على حقيقة بديهية مفادها أن الحروب لم تعد تنتهي برابحين أو خاسرين. الحروب، كما قال أحدهم، من السهل شنها لكن من الصعب وقفها. فلننظر حولنا. كيف تكسب الحروب في الأزمنة المعاصرة؟ ألا تنته بشكل غير حاسم؟ كلها انتهت بشكل غير حاسم. وقد أصبح من الأكثر صعوبة اليوم ربط النجاح العسكري بالاستقرار السياسي، وهو عنصر لا غنى عنه للسلام.

ومنذ اندلاع الأعمال القتالية في أوكرانيا في شباط/فبراير، شهدنا خطابا عدائيا ومناورات استراتيجية وإغلاقا متكررا للأبواب أمام أي تسوية ممكنة للنزاع، مما أدى إلى تراجع الاهتمام بالأزمة الإنسانية والمعاناة الناجمة عنها. وبكل صراحة، لدينا ميول انتحارية ونحب أن نلعب بالنار، بما لا يتفق مع مصالحنا. والعواقب واضحة للعالم بأسره، والذي يعاني بالفعل من الآثار المدمرة للجائحة ويواجه الآن أزمة طاقة وغذاء حادة دمرت الاقتصادات وسبل العيش في جميع أنحاء العالم. أما بلدان العالم النامي، مثل سري لانكا، ذات الاقتصادات الضعيفة التي تعتمد على خدمات مثل السياحة، فقد تضررت بشدة بشكل خاص. وكل هذا يحدث في خضم تحديات أخرى متعددة، أشار إليها الأمين العام نفسه بأنها "حريق عالمي بخمسة إنذارات".

والغالبية العظمى من البلدان الممثلة في الجمعية لم تغز بلدانا أخرى أو تستعمرها، ولم تشن حروبا بالوكالة في بلدان بعيدة عن بلدانها. ومع ذلك، فقد اضطررنا في سريلانكا إلى المعاناة من عواقب تفجير عيد الفصح وجائحة غير معروفة، تلتها حرب في أوكرانيا، وجهت آثارها التراكمية إلى اقتصاداتنا، واقتصادات البلدان المماثلة لنا، ضربة قوية، مما تسبب في نزف اقتصاداتنا. وهذه هي المحنة التي نجد أنفسنا فيها.

ولذلك، ترى سري لانكا أن الخطوة الأكثر إلحاحا هي مواصلة المشاركة في محادثات من أجل وقف إطلاق النار، وإنهاء النزاع، وتخفيف المعاناة الإنسانية. وهذا له أهمية قصوى. إن محاولة تقديم تبرير من خلال مشروع قرار للجمعية العامة للاستيلاء على الأصول السيادية لأحد الأطراف في هذه المرحلة، في رأينا بكل احترام، هو بمثابة تصور خاطئ وفي غير موضعه ومن شأنه أن يرقى إلى تجاوز تطبيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة والدخول فيما يمكن أن أصفه بأنه "جمباز فقهي"، تم تصميمه بشكل جوهري من خلال تركيبة في غير موضعها مكونة من تسلسلات سيئة الفهم – وهي مغامرة خاطئة يمكن أن تتسبب في خطأ فادح. إن قراءة بسيطة لأحكام الميثاق توضح بجلاء أن واضعي الميثاق لم يفكروا في مثل هذه الآلية على الإطلاق. ويمكن أن تؤدي أيضا إلى إرساء سابقة، كما لاحظت سفيرة إريتريا، لا تملك الجمعية العامة صلاحية إبداء رأيها بشأنها. ونتساءل ما هي المعايير الخارجية لمثل هذه الآلية؟ هل ستنطبق أيضا على النزاعات في أجزاء أخرى من العالم التي ظلت باقية لفترة أطول؟ يجب أن نسأل أنفسنا ذلك السؤال. هل انتهت تلك النزاعات؟ هل استنفدنا أفضل جهودنا لإنهاء النزاع بتسوية سلمية، على النحو المتوخى في أحكام الميثاق؟ لنفكر في ذلك.

وعلاوة على ذلك، فإن الجمعية العامة، بحكم طبيعتها، هيئة سياسية للتداول وتقديم توصيات سياسية إلى أعضائها من خلال توافق الآراء أو غير ذلك. ولا يمكن للجمعية العامة أن تحدد مسؤولية الدول أو أن تغتصب الحصانة السيادية لممتلكات الدولة بموجب القانون الدولي. ولا يمكنها أن تخول لنفسها دور محكمة قضائية. وبالتالي، تؤدي هذه الخطوة إلى إنشاء سابقة خطيرة تترك مجالا لأي مجموعة

من البلدان، استنادا إلى ديناميات القوى القائمة، لوضع الأساس للاستيلاء على الأصول السيادية دون أي أساس في القانون الدولي، مما يزيد من تفاقم انعدام الثقة والشك الموجودين بالفعل.

ويشمل جبر الضرر بطبيعته خمسة عناصر رئيسية ه الكف/ ضمان عدم التكرار، ورد الحقوق وإعادتها إلى بلدانها الأصلية، والتعويض، والترضية، وإعادة التأهيل. ودعونا نسأل أنفسنا هذا السؤال: لماذا تدفع البلدان تعويضات؟ فتعويضات الحرب هي مدفوعات تعويض تتم بعد حرب من جانب إلى آخر. إنها ضريبة على بلد مهزوم، مما يجبره على دفع بعض تكاليف الحرب للبلد الفائز. وهذا ما يهدفون إليه. هل انتهت الحرب بشكل قاطع في هذه الحالة؟ أليس هذا بعيدا عن هذه الحالة؟ نتمنى مخلصين أن يكون الأمر كذلك، حتى بشكل غير حاسم.

ولذلك، نرى أن هذه المبادرة لن تؤدي إلى تفاقم النزاع فحسب، بل يمكن أن تؤدي إلى إرغام الأطراف على اللجوء إلى أسلوب أكثر فتكا وتعقيدا لمواصلة النزاع وهو أمر لا يرغب أي منا في رؤيته. ويجب أن نحرص كل الحرص على ألا نصل إلى تلك النقطة – نقطة اللاعودة. ويجب أن نواصل جهودنا للمشاركة الدبلوماسية على أعلى مستوى وأن نمتنع عن أي نشاط أو دعم لأي من الطرفين مهما كانت طبيعته من شأنه أن يمكنهما من مواصلة العمليات العسكرية. ومع ذلك، للأسف، لا يبدو أن هناك تحركا إلى الأمام في ذلك الصدد، وأن الخطوات التي يجري التفكير فيها، مثل خطوة اليوم، لن تؤدي إلا إلى توسيع الشقوق القائمة التي قد يترتب عليها أثر مضاعف على الصعيد العالمي ينبغي أن نتحمله جميعا، بما في ذلك تلك الدول الأعضاء التي لا تربطها حتى صلة بعيدة بالنزاع، والأجيال القادمة.

وأعظم مجد في الحياة، كما قيل، لا يكمن في عدم السقوط أبدا، ولكن في النهوض في كل مرة نسقط فيها. لقد حان الوقت لنجتمع سويا ونضع حدا للنزاع باستخدام وسائلنا الدبلوماسية. ولتلك الأسباب، تطلب سري لانكا بكل احترام ألا تفاقم الجمعية من النزاع أو تنخرط في أي أنشطة لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): يسرني أن ألقي هذا البيان نيابة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت وبلدي المملكة العربية السعودية.

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتابع بقلق بالغ ما آلت إليه الأوضاع بجمهورية أوكرانيا واستمرار الأزمة حتى الآن وما نتج عنها من تداعيات إنسانية واقتصادية وسياسية. وهنا تشدد دول المجلس على أن مواقفها تأتي متسقة مع ثوابتها الداعية إلى الالتزام بالمبادئ الراسخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي تحكم العلاقات بين الدول، والقائمة على احترام سيادة الدول وسلامتها. وتؤكد دول المجلس على العلاقات الودية التي تربطها مع كافة أطراف الأزمة.

تدعو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جميع الأطراف للالتزام بتعهداتهم وفقاً للقانون الدولي، وهي على اقتناع بأن أفضل سبيل لتلافي التداعيات السلبية هو تسوية الأزمة عن طريق الحوار وبالطرق الدبلوماسية بما يلبي مصالح جميع الأطراف. وعليه، فإن دول المجلس تحث الأطراف كافة على ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد والتزام السُبل السلمية لتسوية النزاع.

ورغم كون القرار المعروض اليوم الوارد في الوثيقة A/ES-11/L.6 مبنيا على المبادئ الأساسية والتوجيهية للانتصاف والجبر التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها ١٤٧/٦٠ الصادر عام ٢٠٠٥، فإن دول المجلس ترى أن أي آلية تُنشأ، لا بد أن تكون مستندةً إلى إجراءات ومعايير متفق عليها دوليا، وتحظى بقبول واسع وتحت إشراف أممي، سعياً لمعالجة سبُل الانتصاف والجبر بشكل عادل يضمن تحقيق الغاية المنشودة منها.

وفي الختام، تعرب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن أملها في استمرار العمل من أجل الوصول إلى حل مرض لجميع الأطراف. ودول المجلس مستمرة في دعمها لجميع المبادرات الإنسانية والسياسية وصولاً لتحقيق الهدف المنشود، وهو إحلال السلام بالمنطقة وتجنيب العالم التداعيات السلبية للأزمة إنسانياً وسياسياً واقتصادياً.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تسبب غزو روسيا غير المبرر وغير القانوني لأوكرانيا، بما في ذلك هجماتها على المدنيين والمدارس والمستشفيات وإمدادات الطاقة، ولا يزال يتسبب، في أضرار وخسائر هائلة لأوكرانيا وشعبها. وفي المقابل، فإن مشاهد الارتياح والفرح التي رأيناها بينما يستقبل المدنيون الأوكرانيون في خيرسون القوات المسلحة المحررة لأوكرانيا يجب ألا تترك لدينا أي شك حول الطابع القاسي والمدمر لغزو روسيا لأوكرانيا.

سيتطلب الأمر جهدا دوليا واسعا لدعم تعافي أوكرانيا وإعادة إعمارها من أجل بناء مستقبل آمن ومزدهر للشعب الأوكراني. ولكن بلدا واحدا فقط، هو روسيا، يتحمل المسؤولية عن الضرر الذي لحق بأوكرانيا، ومن الصواب تماما، كما يبين مشروع القرار A/ES-11/L.6، أن تدفع روسيا ثمن ذلك الضرر. إذ يجب مساءلة روسيا عن الأعمال التي تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد المملكة المتحدة طموح أوكرانيا في إنشاء سجل للأضرار لضمان توثيق وحفظ الأدلة على الدمار الذي سببته روسيا. وتلك خطوة أولى مهمة في الجهود الأوكرانية الرامية إلى التماس العدالة وفقا للقانون الدولي. ومن الصواب أن نبدأ تلك العملية الآن.

يجب على بوتين إنهاء حربه التي اختارها، ووقف الأكاذيب والتشويه، ووضع حد للدمار الشامل في أعقابها وسحب قواته من أوكرانيا. ولا نزال ثابتين في دعمنا لأوكرانيا وللعدالة والتعويض عن الضرر الذي ألحقته روسيا.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على بدء العدوان الروسي على أوكرانيا، لا تزال الحالة مروعة تماما. إننا ندين مرة أخرى العدوان الروسي. لقد ألحقت روسيا أضرارا جسيمة بأوكرانيا، بما في ذلك قتل المدنيين الأبرياء وتدمير البنية التحتية والمرافق المدنية، كالمدارس والمتاحف والمؤسسات التجارية. لقد استأنفت اليابان بالفعل أعمال سفارتها في كييف، ونعي هذه الأضرار على أرض الواقع. ونذكر بأن الهجمات العشوائية على السكان المدنيين الأبرياء تشكل جريمة حرب، ويجب تحميل المسؤولية عن تلك الأعمال.

يجب ألا تحدث محاولات انفرادية لتغيير الوضع الراهن بالقوة في أي ركن من أركان المعمورة. وينبغي أن يسهم مشروع القرار A/ES-11/L.6 في جبر الضرر عن الانتهاكات الخطيرة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على روسيا أن توقف فورا حربها العدوانية، وأن تسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من أوكرانيا، وأن تحترم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب أوتياروا نيوزيلندا بفرصة التكلم بشأن هذه المسألة المهمة.

لا تزال أوتياروا نيوزيلندا تشعر بقلق بالغ إزاء الخسائر في الأرواح والتشريد والدمار والكارثة الاقتصادية الناجمة عن العدوان الصارخ الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا خلال الأشهر التسعة الماضية. وتماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وبوصفنا أعضاء في الجمعية العامة، تقع على عاتقنا مسؤولية بذل كل ما في وسعنا لتجنب العواقب المهلكة للحروب. ونعتبر عمليتي المساءلة وجبر الضرر عنصرا مهما في تجنب ومنع استمرار ارتكاب الفظائع الجسيمة.

تلتزم أوتياروا نيوزيلندا التزاما قويا بدعم الآليات الدولية التي تسعى إلى المساءلة عن انتهاكات روسيا الواضحة للقانون الدولي. ونواصل تلك الجهود من خلال تدخل نيوزيلندا في قضية أوكرانيا ضد روسيا في محكمة العدل الدولية، وكذلك من خلال تقديم مساهمات مالية كبيرة للمحكمة الجنائية الدولية.

وبالإضافة إلى الآليات التي تسعى إلى المساءلة، نعتقد أن عمليات التعويض المستقبلية يمكن أن تؤدي دورا حاسما في إعادة بناء المجتمعات. ويجب على المسؤولين عن التسبب في الأضرار والإصابات جراء انتهاك القانون الدولي تقديم تعويضات كاملة لإعادة بناء أوكرانيا وتعويضها.

تدعم أوتياروا نيوزيلندا بقوة سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، وتدين بشكل لا لبس فيه العدوان الروسي. تكتسي المبادئ المعرضة للخطر في أوكرانيا أهمية بالغة بالنسبة لنيوزيلندا بوصفها دولة صغيرة فاعلة في العالم. وما زلنا ندعو روسيا إلى الالتزام بالحوار، والعمل بما يصب في مصلحة السلام ومبادئ الأمم المتحدة، والعمل دوما بما تمليه عليها مسؤولياتها بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن. إننا نساند أوكرانيا.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): تواصل فييت نام متابعة الحالة في أوكرانيا عن كثب. ونشعر بقلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة، مع ضآلة احتمالات التوصل إلى حل مبكر.

إن موقفنا واضح وثابت. يجب أن تكون الأولوية العاجلة الآن هي الوقف الفوري للأعمال العدائية واستعادة السلام وحماية سلامة وأمن المدنيين والمرافق المدنية في أوكرانيا. وفي هذا الصدد، ترحب فييت نام بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وتشكرهما على الجهود الدؤوبة في المساعدة على التقريب بين جميع الأطراف وعلى مواصلة تنفيذ الاتفاقات المبرمة. ولا يمكننا أن نسمح بتراجع أولية التعاون والحوار. وما زلنا ندعو الأطراف المعنية إلى استئناف الحوار والتفاوض بغية التوصل إلى حلول طويلة الأجل تأخذ في الاعتبار مصالح وشواغل جميع الأطراف، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ينبغي ألا يكون هناك أمر أكثر استصوابا من تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي الذي طال انتظار الشعوب له.

لا تزال الحروب والنزاعات العنيفة عبر القارات مستمرة بلا هوادة، مما يشكل تهديدا مباشرا لملايين الأرواح. كما أن التخلف والفقر هما نتيجتان للتداعيات التاريخية العميقة الجذور للحروب. وبعد عقود من الحروب، والكفاح من أجل الاستقلال والدفاع عن استقلالنا، مع خسائر تفوق الوصف، تدرك فييت نام تمام الإدراك الأهمية البالغة لحل المسائل المتعلقة بإرث الحروب من أجل التعمير وصون السلام والاستقرار والازدهار، فضلا عن سبل عيش الناس. في الوقت نفسه، نعتقد أنه من الضروري في جميع النزاعات أن تبذل الأطراف المعنية والشركاء الدوليون قصارى جهدهم للمساهمة عمليا في التخفيف من الدمار الذي تحدثه الحرب، وفقًا للقانون الدولي.

وريثما يتم التوصل إلى حل نهائي للحالة في أوكرانيا، فإن المهمة المباشرة تتمثل في الاستجابة بشكل كاف للاحتياجات الإنسانية العاجلة للمتضررين من الأعمال العدائية في البلد. والمساعدة الدولية أمر بالغ الأهمية. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نواصل التكاتف من أجل تهيئة بيئة مؤاتية محورها الإنسان والامتناع عن الأعمال التي قد تدفع الطرفين إلى مزيد من التباعد وتؤخر آفاق التوصل إلى التسوية. وتشيد فييت نام بالعمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة والشركاء الدوليون وبلدان المنطقة لمساعدة الناس على أرض الواقع، بمن فيهم اللاجئون. ونحن على استعداد للمساهمة البناءة في الجهود الدبلوماسية وفي إعادة الإعمار والإصلاح في أوكرانيا.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): لنتذكر أنه في ٢ آذار/مارس، وفي إطار صيغة الاتحاد من أجل السلام، وقف المجتمع الدولي صفا واحدا واتخذ القرار دإط-١/١١ بأغلبية ساحقة. وبذلك، كنا متحدين في أن نشجب

> ”بأشد العبارات عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا في انتهاك للمادة ٢ (٤) من الميثاق“ (القرار دإط-١/١١، الفقرة ٢).

لقد مر الآن أكثر من ثمانية أشهر. وكل يوم، يسفر غزو روسيا لأوكرانيا العنان عن مزيد من المعاناة، مما يتسبب في الموت والإصابات والدمار في أوكرانيا. وعندما تنتهي هذه الحرب غير القانونية واللاأخلاقية، ستواجه أوكرانيا مهمة ضخمة تتمثل في إعادة بناء كل ما دمرته روسيا أثناء غزوها أو في سياقه. وتتطلب الأضرار التي لحقت بأوكرانيا نتيجة لانتهاكات روسيا للقانون الدولي تعويضا كاملا من روسيا، وفقا للقانون الدولي المتعلق بمسؤولية الدول.

وتوضح المادة ٣١ من مواد لجنة القانون الدولي المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا بما لا يدع مجالا للشك ما يلي:

”على الدولة المسؤولة التزام بجبر كامل الخسارة الناجمة عن الفعل غير المشروع دوليا“ (القرار ٨٣/٥٦، المرفق، صفحة ٨).

وهذا المبدأ الأساسي من مبادئ القانون الدولي ليس موضع جدل؛ بل على العكس من ذلك. والواقع أن محكمة العدل الدولية أكدت صراحة مرة أخرى، في قرار صدر في شباط/فبراير، أن المادة ٣١ وذلك المبدأ يمثلان القانون الدولي العرفي.

لذلك لنكن واضحين. لقد أعرب المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة عن رأيه المتمثل في إدانة غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا باعتباره انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. وما من شك في أن على روسيا التزاما بموجب القانون الدولي بجبر الضرر الناجم عن ذلك العمل الفظيع وغير المشروع قانونا. ومشروع القرار دإط-١١/١، الذي نناقشه اليوم والذي تفخر أستراليا بالمشاركة في تقديمه، يقر بتلك الحقائق الأساسية وبوجوب محاسبة روسيا على غزوها غير القانوني وغير الأخلاقي لأوكرانيا. لن ننخدع بما تمارسه روسيا من تضليل وتعتيم.

ومشروع القرار لا يتجاوز سلطات الجمعية العامة بأي شكل من الأشكال. إنه يقر ببساطة بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي التي يجب على روسيا وعلينا جميعا الالتزام بها. وسيمثل إنشاء سجل للأضرار وآلية للتعويضات، بشكل مناسب، عنصرين مهمين من عناصر إطار منصف ومحايد وعادل للتوصل إلى رؤية بشأن التعويضات التي يجب على روسيا دفعها لكفالة السلام الدائم.

ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا للبدء في إرساء الأسس الآن. يجب علينا أولا أن نسجل بدقة الأضرار التي سببتها روسيا، بهدف تحقيق السلام والتعافي بعد النزاع. ونحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم مشروع القرار وبذل كل جهد ممكن لضمان امتثال روسيا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك إنهاء حربها العدوانية ضد أوكرانيا وتقديم تعويضات عن الإصابات والأضرار التي تسببت فيها بالفعل.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): على مدى تسعة أشهر طويلة، تسبب العدوان العسكري غير المبرر وبلا استفزاز الذي شنته روسيا في أوكرانيا، وهو كارثة فرضها الكرملين وكان من الممكن تجنبها، في عواقب مدمرة. فقد قتل الآلاف من الأبرياء، وشرد الملايين، وتم تدمير أجزاء شاسعة من البلد. ولم يسلم أي شيء. لقد استهدفت القنابل والصواريخ الروسية، بمساعدة إيران وكوريا الشمالية مؤخرا، في تجاهل صارخ للقانون الدولي، اقتصاد أوكرانيا وبنيتها التحتية وتعليمها ورعايتها الصحية ومواقعها الثقافية والدينية والتاريخية والأثرية.

إن البصمة الروسية للدمار في كل مكان. وفي كل مرة يتم فيها دحر روسيا، وهذا يحدث بشكل مستمر منذ أشهر الآن، شهدنا قصفا عقابيا لا هوادة فيه يسعى إلى تدمير البنية التحتية لأوكرانيا، والتسبب في انهيار شبكة الكهرباء، ووقف خدمات المياه والصرف الصحي وجعل الحياة مستحيلة على أمل تجميد البلد وإخضاعه.

هذا أمر مروع ولكنه ليس خبرا جديدا في هذه الحرب العدوانية. الخبر الجديد هو أن القسوة الروسية لم تستنزف إرادة أوكرانيا في القتال. الانسحاب من خيرسون ليس سوى أحدث فصل في قصة المهانة الروسية في أوكرانيا. نعم، لا توجد كهرباء في خيرسون؛ ولا يوجد ماء ولا إضاءة ولا تدفئة ولا خدمة إنترنت هناك؛ لكن الأهم من ذلك، أن روسيا لم تعد موجودة هناك. لم تبق سوى بصمتها المروعة.

وقد قدمت الأمم المتحدة ومنظمات أخرى تقارير مستمرة عن الأضرار الكبيرة والواسعة النطاق التي سببها هذا العدوان. ولكن هناك حاجة إلى خريطة مفصلة لما حدث والصورة الكاملة لتلك الكارثة التي صنعها الإنسان. ما نعرفه بالفعل أمر مروع. فوفقا لتقارير جادة وموثوقة، تم تدمير أكثر من ٧ في المائة من إجمالي المساكن في أوكرانيا. والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للنقل والطرق والسكك الحديدية تصل إلى ما يقرب من ثلثها على مستوى البلد بأكمله. وتعمدت روسيا تدمير أكثر من ٣٠٠ جسر منذ شباط/فبراير. وقد تضررت أو دمرت نحو ٢٧٠ ١ مدرسة، إلى جانب ما يقرب من ٠٠٠ ١ مرفق من مرافق الرعاية الصحية. وتعرضت الملكيات التجارية والصناعية لأضرار تقارب قيمتها ١٠ مليارات دولار. لكن هذا بعيد كل البعد عن الصورة الكاملة.

فالأفعال لها عواقب، ويجب محاسبة روسيا، بما في ذلك عن التعويضات. ومن المبادئ الأساسية للقانون الدولي أن المعتدي ملزم بإصلاح الضرر الذي تسبب فيه إصلاحا كاملاً. ولهذا السبب تؤيد ألبانيا تأييدا تاما مشروع القرار A/ES-11/L.6، المعنون "تعزيز سبل الانتصاف وجبر الضرر الناجم عن العدوان على أوكرانيا"، وتدعو جميع أعضاء الجمعية العامة إلى التصويت لصالحه كعمل من أعمال إحقاق العدل والكرامة. إنه أمر واضح جدا. لقد وقع عدوان؛ وتم إلحاق أضرار جسيمة؛ ويلزم توثيقها لأغراض الجبر والمساءلة. هذا كل ما يدور حوله النص.

هذه الحرب، شأنها شأن أي حرب أخرى، ستتوقف يوما ما. ويجب أن تتوقف الآن، لأنه مع كل يوم آخر ستكون الخسائر أكبر بالنسبة للجميع، بما في ذلك بالنسبة لروسيا، التي أصبحت، دعونا لا ننسى، أول اقتصاد من مجموعة العشرين ينفصل تماما عن أوروبا، مع توقعات نزولية قاتمة جدا. إنه إيذاء ذاتي. لهذا السبب، حان الوقت لتُسكت روسيا المدافع، وتنسحب انسحابا كاملا وغير مشروط من أوكرانيا وتدخل في مفاوضات.

إن أوكرانيا هي موطن الأوكرانيين. وما من داعٍ أن تصبح مقبرة للجنود الروس.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أمثل بلدي، كندا، وأن أشير بوضوح إلى أن بعض الأشياء قد قيلت فيما يتعلق بمشروع القرار A/ES-11/L.6 التي، بصراحة تامة، لا علاقة لها به. ولذلك، أعتقد أن من المهم الإصرار على المبادئ والكلمات الواردة في مشروع القرار، لأنها واضحة وضوح الشمس ولا علاقة لها على الإطلاق بما قاله بعض الممثلين في ذلك الصدد.

(تكلم بالإنكليزية)

أعتقد أنه من المهم أن نتذكر كلمات الفيلسوف الحكيم الذي قال إن هناك فرقا بين قول شيء ما وإثبات شيء ما. وهكذا، عندما يقول أحدهم إن مشروع القرار يتعلق بالاستيلاء بالقوة على الأصول وتدمير سلطات الدول ذات السيادة، فهذا ليس صحيحا. فهذا ليس ما يقوله مشروع القرار. وهذا ليس ما يفعله مشروع القرار. إن مشروع القرار موجز جدا. إنه صفحة ونصف فقط. ويمكن لأي شخص قراءته. ويمكن للجميع قراءته بأنفسهم ورؤية أن عبارة "الاستيلاء على الأصول السيادية" لا ترد في أي من بنوده. فهذا لا يتعلق بالاستيلاء على الأصول السيادية.

والبلد الذي يسوق تلك الادعاءات يسوقها لأنه لا يريد أن يعترف بما يقوله مشروع القرار بالفعل. الأمر بسيط جدا. فبعد كل أجزاء الديباجة التي تشير إلى القرارات والمقررات السابقة التي اعتمدتها الجمعية، يقول مشروع القرار ببساطة إننا

"نسلم أيضا بضرورة القيام، بالتعاون مع أوكرانيا، بإنشاء آلية دولية تعنى بمسألة جبر الأضرار أو الخسائر أو الإصابات" (A/ES-11/L.6، الفقرة ٣)

وأننا نوصي

"بأن تنشئ الدول الأعضاء، بالتعاون مع أوكرانيا، سجلا دوليا للأضرار ليكون بمثابة وثيقة، في شكل مستندي، تدوَّن فيها الأدلة والمعلومات المتصلة بالمطالبات المتعلقة بالأضرار أو الخسائر أو الإصابات التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين" (المرجع نفسه، الفقرة ٤).

هذا ما يقوله. وهاتان فقرتان من منطوق مشروع القرار. بعض الممثلين الذين تكلموا كانوا يتكلمون عن شيء مختلف تماما. وبعض ما أسمعه اليوم هو صرخة، صرخة مفادها "إننا نتعرض للأذى. إننا نتعرض للأذى بسبب سلسلة الأزمات والمصائب التي وقعت في العالم في السنوات العديدة الماضية. ولا نريد أن يكون هناك أي صرف للانتباه عن مصائبنا". أعتقد أن أي شخص مهتم ومتعاطف ورحيم سيقول، "أنا أتفهم الأمر. أنا أسمعكم".

لقد كانت هناك نداءات من العديد من الممثلين بأن نولي اهتماما للشواغل الإنسانية والمسائل الإنسانية على أرض الواقع، وأنه ينبغي

لنا أن نسعى جاهدين من أجل السلام. من بوسعه الاختلاف مع ذلك؟ تتفق كندا مئات الملايين من الدولارات على الحالة الإنسانية في أوكرانيا، وأقول ذلك ليس للادعاء بأننا أفضل من أي بلد آخر، ولكن لأننا، بالطبع، نستجيب للحالة الإنسانية.

ولكن دعونا لا نصرف انتباهنا عما هو وارد بالفعل في مشروع القرار. وهو لا يتجاوز بأي حال من الأحوال سلطات الجمعية العامة. والسبب الوحيد الذي يجعل الجمعية العامة تتعامل مع الحالة في أوكرانيا هو أن الاتحاد الروسي استخدم حق النقض ضد كل محاولة في مجلس الأمن للتعامل مع الأزمة. والاتحاد الروسي هو الطرف الذي يرتكب العدوان. لقد قلنا في مناسبات عديدة في الجمعية إنه كان هناك عدوان، وأنه هجوم على السلامة الإقليمية لأوكرانيا. لقد قلنا ذلك مرتين في قرارات واضحة ومؤكدة، وذهبنا إلى أبعد من ذلك وقلنا إن عمليات الضم أيضا غير قانونية.

والآن، كل ما نطلبه هو أن توصي الجمعية العامة بالسماح لأوكرانيا بإنشاء سجل، وأن يكون بوسع بلدان أخرى الانضمام في دعم السجل، الذي لا يتعلق بالاستيلاء على الأصول أو التعامل مع سيادة الدولة بأي طريقة أو شكل أو صيغة. يتعلق الأمر بالقول بوجوب أن يكون هناك سجل حتى يكون هناك حساب نهائي عن الأضرار والدمار اللذين تم التسبب بهما.

في بعض الأحيان نصف هذه الحالة بلطف زائد. فقد وصف أحد زملائي اليوم من على هذا المنبر أحداث ٢٤ شباط/فبراير بأنها اندلاع أعمال قتالية، كما لو أن بركانا قد ثار. لم يكن هذا بركانا. لقد كان هذا هجوما من بلد على بلد آخر، وبموجب قواعدنا هنا – وهي موجودة في الميثاق – عندما يهاجم بلد ما بلدا آخر، فهذا خرق للقانون. إنه مخالف للقواعد.

وإن المرء ليظن أنه كان بإمكان مجلس الأمن أن يقول ذلك، ولكنه لم يستطع، لأن الاتحاد الروسي، وهو الطرف الذي ارتكب الهجوم، منع مجلس الأمن من أداء وظائفه وحاول أن يربك الجمعية العامة ومجلس الأمن ويشوش عليهما لأنه لا يستطيع أن يحمل نفسه على الاعتراف بأن ما يسمى بعمليته العسكرية الخاصة ليست عملية عسكرية خاصة. إنه هجوم ممنهج على أوكرانيا والشعب الأوكراني والبنية التحتية الأوكرانية. لماذا انتظر الاتحاد الروسي حتى الخريف لبدء قصفه الهائل لبنية أوكرانيا التحتية المدنية؟ فعل ذلك لأن الشتاء يتبع الخريف. ذلك هو السبب. لقد كانت محاولة لجعل شعب أوكرانيا يقاسي البرد القارس ولتجويعه.

يتكلم الناس هنا بقلق عن الحاجة إلى التوصل إلى السلام. وبالطبع نحن بحاجة إلى التوصل إلى السلام. والبلد الوحيد الذي يستطيع أن يحقق السلام هو البلد الذي يرفض السماح لمجلس الأمن بالقيام بعمله، ويرفض السماح للجمعية بالقيام بعملها، ويرفض قبول المسؤولية عن عمله العدواني. وهذا عضو دائم في مجلس الأمن يفترض أن يكون راعيا وحارسا للميثاق.

وليس هناك ما هو مفرط في مشروع القرار. وفي الواقع أن مشروع القرار متواضع إلى أقصى الحدود. فلم يطلب من الجمعية أن تؤدي وظيفة قاض أو هيئة محلفين. ولم يطلب منها تجاوز اختصاصها. ولم يطلب منها أن تذهب أبعد مما يجب. إنه يقول ببساطة أنه يجب أن يكون هناك سجل وأن أوكرانيا والبلدان الأخرى الراغبة في دعمه يجب أن يسمح لهم بدعم السجل. لماذا هذا تجاوز للاختصاص وكيف أنه أمر لا يمكن تفسيره، وكل الأشياء التي قيلت في رسالة السفير الروسي إلينا جميعا وكل ما قيل اليوم من هذا المنبر حول كيف أن هذه مؤامرة غربية منهجية لسرقة أصول الدول ذات السيادة هي مجرد هراء. إنها سفاسف، وعلينا أن نتحلى بالشجاعة لقول ذلك.

هذا ليس حدثا سحريا ظهر من فجأة ليس له تفسير وليس له سبب ولا تأثير. فله سبب، وهذا السبب يسمى عدوان. وله تأثير، وهذا التأثير هو تدمير الحياة والحرية والممتلكات في بلد يسمى أوكرانيا، وهو مكان حقيقي وبلد حقيقي. ويستحق الدعم، شأنه شأن جميع البلدان وجميع أعضاء الجمعية. ونحن لا نفعل هذا من أجل أوكرانيا وحدها. وثمة ممثلون هنا قالوا إن كل هذا بعيد جدا ولا علاقة له بنا. حسنا، أنا آسف. فالجرائم التي ترتكب ضد أقلنا جرائم ترتكب ضدنا جميعا.

السيد مليناز (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سلوفاكيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

إن سياق مناقشة اليوم لا يحتاج إلى شرح بتاتا. وتعتبر سلوفاكيا مشروع القرار A/ES-11/L.6 المعروض علينا خطوة هامة أخرى نحو ضمان مساءلة روسيا عن عدوانها العسكري المتواصل والمؤسف ومن غير سابق استفزاز وغير المبرر على أوكرانيا، انتهاكا لجميع القيم والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الذي بنيت عليه المنظمة، التي نعمل من خلالها والتي نؤمن بها.

وبموجب القانون الدولي العرفي، فإن الدولة المسؤولة عن فعل غير مشروع دوليا ملزمة بالكف عن ذلك الفعل، إذا كان مستمرا، وتقديم تأكيدات وضمانات مناسبة بعدم التكرار إذا اقتضت الظروف ذلك. ومن المهم أيضا أن الدولة المسؤولة ملزمة أيضا بالجبر الكامل للضرر الناجم عن الفعل غير المشروع دوليا. ذلك مجرد تذكير لنا جميعا بالسياق القانوني الدولي الهام. وقد سبق للجمعية العامة أن أكدت في قرارها دإط-١١/١ المؤرخ ٢ آذار/مارس أن العدوان الروسي على أوكرانيا يشكل بالفعل انتهاكا للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. كما طالب القرار الاتحاد الروسي بالكف عن هذا العمل غير المشروع دوليا بأن

> "يسحب ... فورا وبشكل كامل ودون أي شرط جميع قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا" (القرار دإط-١١/١، الفقرة ٤).

واليوم، لدينا فرصة لتناول الالتزام الثاني لروسيا الناشئ عن انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي. وقد سبق لنا أن سمعنا ما يسعى إليه مشروع القرار المعروض علينا وما لا يسعى إليه. ولذلك، لن أكرره، بل سأناشد جميع الوفود في القاعة بسؤال واحد بسيط. أود أن أطلب منها أن تتصور أن جارتها قد شنت عدوانا عسكريا وحشيا وغير مشروع وواصلت ذلك بلا هوادة، في انتهاك لحقها في السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية. والأكثر من ذلك، أن تلك الجارة تسببت في أضرار مادية ومعنوية هائلة – ولا بد لي من التشديد على "هائلة" – لا تصدق لبلده، ولما هو أكثر من ذلك، لشعبه. ونرى هذا يحدث يوميا في أوكرانيا. وفي مثل هذه الحالة، ألا تريد الدولة المتضررة أن يعترف المجتمع الدولي بوجوب مساءلة الدولة المعتدية وبأن عليها التزاما بالجبر الكامل؟

أعتقد أن الجواب واضح، وتحث سلوفاكيا بقوة جميع الدول على التصويت لا وفقا للواجب القانوني فحسب، بل كذلك الواجب الأخلاقي اليوم. تلك هي مسؤوليتنا الجماعية حقا. وسنفعل ذلك من جانبنا.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

على الرغم من الإدانات القوية العديدة للحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، والتي أعربت عنها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، لا تزال أعمال العنف الروسية تسبب المعاناة والدمار على نطاق واسع.

يجب أن تحاسب روسيا على هذه المعاناة والدمار. وقد استهدفت الحرب العدوانية الروسية عمدا المدنيين والبنية التحتية المدنية، منذ البداية، من أجل إلحاق ضرر كبير بشعب أوكرانيا. والصورة التي تظهر بعد انسحاب روسيا الأخير من خيرسون هي مرة أخرى صورة دمار وألم يلحق بالسكان المحليين.

ولا ينشئ مشروع القرار A/ES-11/L.6 أي آلية دائمة للأمم المتحدة للجبر أو التعويض. ويهدف، بدلا من ذلك، إلى توفير شرعية عالمية بتقديم توصية للدول الأعضاء بإنشاء سجل دولي للأضرار. وسينسق سجل الأضرار هذا وينظم جهود جمع الأدلة، بما في ذلك الجهود التي تجرى في سياق مختلف التحقيقات التي تجريها هيئات الأمم المتحدة. وسيضمن هذا السجل تنظيم الأدلة المجمعة وتسجيلها واستخدامها على نحو سليم في الإجراءات القانونية.

إن التعويض عن المطالبات المدنية، فضلا عن أفعال روسيا غير المشروعة دوليا، ليس التزاما أساسيا بموجب القانون الدولي

فحسب، بل هو أيضا خطوة أساسية نحو تحقيق السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع، فضلا عن إعادة إدماج الدولة المعتدية في المستقبل في مجتمع الأمم المحبة للسلام، على النحو المنصوص عليه في المادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وتهدف التعويضات إلى تحقيق العدالة للضحايا عن الموت والإصابة والتعذيب والترحيل والتشريد القسري.

وتعتز إيطاليا بمشاركتها في تقديم مشروع القرار وهي مؤيدة قوية له. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم العدالة والتعمير والمصالحة بالتصويت مؤيدين مشروع القرار.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي وتدلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفتها الوطنية.

مرة أخرى، تدين أيرلندا بشدة غزو الاتحاد الروسي الإضافي من دون استفزاز وغير المبرر وغير القانوني لأوكرانيا. إنه انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، كما أكدت الجمعية العامة. ومرة أخرى، تجتمع الجمعية العامة بينما يتحمل المدنيون في أوكرانيا عواقب تصرفات روسيا. وتشمل تلك الهجمات على المباني السكنية والتدمير المتعمد للبنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك حوالي ٤٠ في المائة من قدرة أوكرانيا على الإمداد بالكهرباء. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال يتم توثيق حوادث الاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي يرتكبها الجنود الروس.

وتحث أيرلندا الاتحاد الروسي مرة أخرى على الامتثال لالتزاماته بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونكرر دعوتنا لروسيا لإنهاء غزوها لأوكرانيا على الفور وسحب قواتها من كامل أراضي أوكرانيا والتحول إلى طريق الحوار والدبلوماسية قبل أن يُدفع أي عدد إضافي من الشعب الأوكراني إلى دفع الثمن الباهظ لهذه الحرب المروعة.

وعلى الرغم من القرارات السابقة لهذه الهيئة تواصل روسيا، وفي تجاهل تام لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، عدوانها غير القانوني الذي لا يعرف الخجل على أوكرانيا. وهناك عواقب قانونية بالنسبة للاتحاد الروسي ناشئة عن انتهاكاته المستمرة للقانون الدولي. وروسيا ملزمة بوقف أعمالها غير المشروعة دوليا وبجبر الضرر الناجم عن تلك الأعمال. ومشروع القرار A/ES-11/L.6، المعروض علينا اليوم، يعترف بتلك الالتزامات الواضحة ويؤكدها.

ولذلك، تؤيد أيرلندا التوصية بإنشاء سجل دولي للأضرار. فسيحافظ سجل الأضرار هذا على الأدلة على الأضرار والخسائر والإصابات التي ألحقتها روسيا بأوكرانيا وشعبها، مما يخلق موردا أساسيا لجهود المساءلة المستقبلية والجارية. فالسجل مهم أيضا للتوثيق التاريخي، لتسليط الضوء على الفظائع والجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد شعب أوكرانيا.

وسيكون السجل المقترح خطوة أولى هامة نحو المساءلة من أجل توفير العدالة للضحايا والناجين. وسيمثل إنشاء سجل بداية عملية يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى دفع تعويضات، وفقا للقانون الدولي. وستخفف التعويضات من بعض العواقب المادية والمالية المدمرة طويلة الأجل لهذه الحرب المروعة.

إننا نحث جميع أعضاء الجمعية العامة على التصويت تأييدا لمشروع القرار الذي قدم اليوم.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): بداية، السيد الرئيس، يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقته الممثلة الدائمة لأريتريا نيابة عن مجموعة الدول متماثلة التفكير، ويود أن يدلي بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية.

لقد بات من الواضح أن الدول الغربية تصر على تعزيز حالة الاستقطاب السياسي داخل الأمم المتحدة وعلى تعميق حالة الانقسام بين الدول الأعضاء فيها، وذلك من خلال تكرار الدعوة لعقد مثل هذه الجلسات التي تهدف فقط إلى خدمة الخطط العدائية للدول الغربية تجاه الاتحاد الروسي.

إن الجمهورية العربية السورية تؤكد على أن حل الخلافات والأزمات الإقليمية والدولية يجب أن لا يتم عبر ممارسة التضليل

وسياسات العزل والإقصاء وفرض العقوبات، أو من خلال إنشاء آليات مسيسة، بل يجب أن يتم عن طريق الدبلوماسية والحوار، وبأن على الجمعية العامة أن تتجنب أية مبادرات قد تؤدي إلى تفاقم النزاع ومنع حله سلميا.

إن تصاعد النزاع بين روسيا وأوكرانيا جاء نتيجة لإذكاء الدول الغربية النزعة القومية الأوكرانية المتطرفة ومواصلة تحريض النازيين الجدد ومدهم بالأسلحة والمعدات المختلفة وبلا حدود، الأمر الذي بات يُشكل تهديدا لأمن وسلامة دول المنطقة.

إن مشروع القرار A/ES-11/L.6 المعروض أمام الجمعية العامة اليوم يأتي في إطار سلسلة القرارات غير المتوازنة والمنحازة والاستفزازية التي تدفع بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون لاستهداف الاتحاد الروسي، وينطوي على حالة خطيرة من العدائية تتمثل في الاستيلاء على الأموال والأصول السيادية الروسية التي سبق لهم تجميدها، وخلق سابقة عبر إنشاء آلية غير شرعية للتعويضات، في خروج واضح عن الولاية المعقودة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن فشل جميع المحاولات السابقة لتلك الدول في كسر إرادة الاتحاد الروسي، دفعها إلى اللجوء لوسيلة ابتزاز إضافية ضد الاتحاد الروسي عبر اللجوء إلى سرقة الأموال المجمدة في إطار ما يسمونه بآلية التعويضات لجبر الضرر والتعويض عن الخسائر ومساعدة الشعب الأوكراني، إلا أن هدفها الحقيقي هو تسديد قيمة مشتريات أوكرانيا المتزايدة من الأسلحة الغربية.

إن استغلال الجمعية العامة للتلاعب بقواعد العمل داخل الأمم المتحدة وفرض آليات جديدة غير شرعية وغير مسبوقة من خلال الضغط والابتزاز، بات ممارسة ثابتة للدول الغربية في استهداف الدول الأعضاء التي لا تسير في ركب أجنداتها السياسية.

إن استغلال الجمعية العامة للتلاعب بقواعد العمل داخل الأمم المتحدة وفرض آليات جديدة غير شرعية وغير مسبوقة من خلال الضغط والابتزاز، بات ممارسة ثابتة للدول الغربية في استهداف الدول الأعضاء التي لا تسير في ركب جداول أعمالها السياسية.

إن سياسة المعايير المزدوجة التي تتبعها الدول الغربية قادتها إلى التركيز على قضايا معينة تخدم جداول أعمالها، وبالمقابل تتجاهل مسؤولياتها عن أفعالها غير المشروعة التي ارتكبتها خلال العقود الماضية في حق عدد من الدول الأعضاء في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وذلك في محاولة منها للتنصل من المساءلة عن الأضرار الجسيمة التي ألحقتها بتلك الدول، ومنها بلدي سورية. ولهذا، فإن ما تطرحه تلك الدول علينا اليوم لإنشاء مثل هذه الآلية، ليس سوى دليل واضح يُثبت حجم النفاق السياسي الذي وصلت إليه.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو؛ من الذي سيقوم بتعويض بلدي عن قيام ما يسمى بقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين بتدمير البنية التحتية السورية؟ ومن الذي سيعوض الشعب السوري عن سرقة ثرواته الوطنية، والخسائر الناجمة عن العقوبات الأحادية والتدابير الانفرادية القسرية اللاإنسانية التي تكبدها طيلة السنوات العشر الماضية؟ لا أحد يطرح هذا السؤال.

انطلاقا من موقف بلدي الثابت والراسخ في رفض جميع محاولات تسييس عمل الأمم المتحدة والتلاعب بها، سيصوت وفد بلدي معارضا مشروع القرار المعروض أمامنا، ويحثّ وفود الدول الأعضاء على التنبّه لمخاطر الانجرار وراء مساعي إنشاء آليات غير قانونية وغير شرعية لا تتسق مع صلاحيات الجمعية العامة وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولن تؤدي إلا إلى خلق المزيد من الفوضى في العلاقات الدولية.

السيد خيمينيس (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): نؤيد البيان الذي أدلى به سفير إريتريا بالنيابة عن مجموعة البلدان المتشابهة التفكير.

إننا نجد أنفسنا في الجمعية العامة مرة أخرى أمام النفاق والمعايير المزدوجة لبعض البلدان، التي تقدم مبادرات لا تتوافق إلا مع خططها الأنانية والحصرية ولا تفيد أو تسهم في تعددية الأطراف أو في شمولية عضوية الأمم المتحدة.

وتدعو نيكاراغوا إلى بناء تعددية أطراف قوية لتعزيز ثقافة السلام ونظام دولي جديد مع تحولات عميقة في العلاقات بين البلدان ومراكز

جديدة للتنمية والأمل تمثل غالبية البشرية. ومن المهم اتخاذ الخطوة الأخيرة نحو عالم متعدد الأقطاب يعزز السيادة والقانون الدولي والحق في التنمية المستقلة ويضع حدا لازدواجية المعايير.

وتعيد نيكاراغوا تأكيد التزامها باحترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية وأمنها. ويجب على الدول الأعضاء أن تمتثل امتثالا قاطعا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ويسعى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-11/L.6 بلا خجل إلى التلاعب بمنظمتنا وتسييسها بالتوصية بإنشاء آلية دولية للتعويضات لا تديرها الهيئة التي ستنشئها. إن تقديم مشروع القرار الانتقائي هذا من قبل بلدان معينة يسلط الضوء على المصالح والمعايير المزدوجة التي تريد الدول الغربية فرضها علينا، بإنشاء آلية تعويض من أجل حالة محددة بينما تتجاهل تماما إرث التاريخ المؤلم لاحتلالاتها الإمبريالية الاستعمارية، بجرائمها وغزوها وإبادتها ونهبها للمئات من أمم الشعوب الأصلية.

إن الرق والإبادة الجماعية لشعوبنا الأصلية كانا ولا يزالان جريمة ضد الإنسانية لا مثيل لها في تاريخ هذا العالم، في حين أن التعويضات التي لضحايا هذه الهمجية من السكان الأصليين والأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي حقا كاملا تظل دينا معلقا ترفض البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الوفاء به. فالدول الغربية لا تعترف بأكبر إبادة جماعية ارتكبت ضد شعوبنا الأصلية، ودمرت ثقافات بأكملها. إننا ننضم إلى مطالب الدول الكاريبية والأفريقية الشقيقة بالتعويضات التي طالبت بها والتي يواصل الغربيون تجاهلها ونؤيدها تأييدا كاملا.

إن فرض الجزاءات والتدابير القسرية الانفرادية اعتداءات مباشرة على الشعوب، وفي أوقات الجائحة تصبح جرائم ضد الإنسانية يجب أن تكون، في هذه الحالة أيضا، موضوعا لجبر الضرر لجميع الشعوب التي تقع ضحية للأضرار التي تسببها تلك الاعتداءات من قبل البلدان الغربية. ولا يسعنا إلا أن نتذكر مثالا واحدا على المعايير المزدوجة التي يتبعها الغربيون. ففي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦، أدان حكم تاريخي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي الولايات المتحدة على أنشطتها العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها وأمرها بتعويض نيكاراغوا بمبلغ ١٧ بليون دولار، وهي ولاية لم تمتثل لها الولايات المتحدة، وبالتالي تعارضت مع الأمم المتحدة وأعلى محكمة دولية.

وينعقد حاليا المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) في شرم الشيخ. وقد طالبت بلداننا النامية، على مدى عقود، بآلية جبر الضرر للتعويض عن خسائرنا والأضرار الناجمة عن الآثار السلبية لتغير المناخ. وما يحدث في COP27 هو أن الدول الغربية التي تطبق وتوسع نماذج الإنتاج والاستهلاك الرأسمالية المدمرة، مدمرة أمنا الأرض، ومن يتحملون تلك المسؤوليات التاريخية يرفضون إنشاء آلية تعويض عن أزمة المناخ، التي لم نتسبب فيها ولكننا نعاني منها بكثافة وتواتر أكبر كل يوم.

وختاما، فإن مشروع القرار A/ES-11/L.6 إجراء مثير للشقاق في الجمعية العامة. فهو لا ينهض بالحوار ولا يهيئ الظروف للتوصل إلى حل دبلوماسي؛ إنه سابقة خطيرة ستكون لها تداعيات لا يمكن تصورها على السلم والأمن الدوليين، طالما أن هذه الآلية لن تكون تحت إدارة أو ولاية جمعيتنا العامة، وهذا أمر مناقض ولا يسهم على الإطلاق في السلام أو حل النزاع في أوكرانيا.

ولذلك، ستصوت نيكاراغوا معارضة مشروع القرار A/ES-11/L.6.

السيد فيروتا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد رومانيا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض التعليقات بصفتي الوطنية.

إننا جميعا ندرك جيدا سياق هذه المناقشة الجديدة في إطار الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة. وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها هذه الهيئة الأممية، يواصل الاتحاد الروسي بلا هوادة عدوانه العسكري غير المشروع وغير المبرر ومن دون سابق استفزاز على أوكرانيا.

ومشروع القرار A/ES-11/L.6 المعروض علينا خطوة إضافية نحو ضمان المساءلة عن الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي التي

ارتكبها الاتحاد الروسي في أوكرانيا. وتسعى أحكام مشروع القرار إلى استكمال الجهود الدولية القائمة المتعلقة بالمسؤولية الجنائية الفردية بإضافة البعد المفقود، أي أبعاد مسؤولية الدولة عن أفعالها غير المشروعة دوليا. ومن الثابت تماما أن النتائج القانونية للفعل غير المشروع دوليا تستتبع التزام الدولة المسؤولة بالكف عن السلوك غير المشروع والجبر الكامل للضرر الناجم. وتلك هي الفرضية الأساسية التي بُني عليها النص المعروض علينا.

وينبغي أن تستفيد قضية تعويض أوكرانيا من شرعية أكثر هيئات الأمم المتحدة تمثيلا، ليس لأنها تمثل حتمية أخلاقية وقانونية فحسب، بل وأيضا لأنها تشكل رادعا هاما لصالح المجتمع الدولي بأسره. لقد قلناها من قبل وسنقولها مرة أخرى، إذا ترك المعتدي دون عقاب، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تدهور لا رجعة فيه للنظام الدولي الذي سعت أجيال عديدة إلى بنائه في أعقاب الحربين العالميتين المدمرتين لضمان أن يسود السلام الدائم.

وتعلم الجمعية من مصادر مشروعة وذات مصداقية أن حجم الضرر والمعاناة اللذين سببهما العدوان على أوكرانيا هائل. والاعتراف بالحاجة إلى آلية دولية للجبر والتوصية بإنشاء سجل دولي للأضرار خطوة متواضعة ومبدئية. ولا تنشئ أحكام مشروع القرار أي كيانات جديدة.

وبالاتفاق الكامل على أن الوقت عامل جوهري وأنه ينبغي توثيق الأدلة على الضرر، فإننا على ثقة من أن الخطوات المستقبلية لهذه العملية ستأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الشمولية والشفافية وأن السجل المستقبلي للأضرار وآلية التعويضات المحتملة سيكونان محايدين ومتجذرين بقوة في مبادئ الاستقلال وعدم التمييز وأنهما سيكملان الجهود الوطنية والدولية الحالية لجمع الأدلة.

وستصوت رومانيا مؤيدة لمشروع القرار وتأمل أن تثبت النتيجة التزامنا الجماعي بجميع جهود المساءلة الدولية دعما لأوكرانيا.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن السبب الجذري للأزمة في أوكرانيا يكمن تماما في سياسة الهيمنة التي تنتهجها الولايات المتحدة والغرب، مما قوض بشكل منهجي البيئة الأمنية في أوروبا من خلال تجاهل مطلب الاتحاد الروسي المعقول والعادل بالضمانات الأمنية وتشجيع توسع منظمة حلف شمال الأطلسي شرقا.

ومشروع القرار A/ES-11/L.6، المعنون "تعزيز سبل الانتصاف وجبر الضرر الناجم عن العدوان على أوكرانيا"، ليس أكثر من وثيقة ذات دوافع سياسية لنقل جميع المسؤوليات عن الأزمة في أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار لا يتسق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ووفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي.

والجمعية العامة ليست هيئة قضائية، وبالتالي ليس لديها ولاية للحكم على الأفعال غير المشروعة دوليا وتوفير الأساس القانوني لسبل الانتصاف والجبر لبعض البلدان. ويجب على الجمعية العامة أن تؤدي دورا بناء في منع زيادة تصعيد المواجهة والتوترات الجيوسياسية ومعالجة الشواغل الأمنية لأطراف النزاع بطريقة معقولة ومتوازنة.

ويعرب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن قلقه العميق إزاء إمكانية إساءة استخدام مشروع القرار كأساس قانوني للاستيلاء بصورة غير مشروعة على ممتلكات وأصول دولة ذات سيادة. وفيما يتعلق بتلك المسألة، أود أن أشير إلى القرار ٣٨/٥٩، المعنون "اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية"، الذي اتخذ في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٤.

وعلى الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة هذه لم تدخل بعد حيز النفاذ بسبب عدم إيداع ما يكفي من صكوك التصديق، فإن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتشاطر الرأي بتوافق الآراء بأن أي دولة تتمتع بالحصانة فيما يتعلق بممتلكاتها، التي تم إخراجها من الولاية القضائية لمحاكم الدول الأخرى. وقد نشأ نص الاتفاقية في مداولات لجنة القانون الدولي ووضعته اللجنة المخصصة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية، التي تقدم تقاريرها إلى اللجنة السادسة. ويعني هذا أن حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية هي

قانون عرفي معترف به دوليا وأنه لا يمكن لأحد أن ينتهك تلك الحصانة.

ومن هذا المنطلق، يعارض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مشروع القرار المقدم إلى الجلسة العامة الخامسة عشرة للدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة بوصفه نتاجا لممارسة أحادية الجانب ومزدوجة المعايير تنتهك مصالح دولة ذات سيادة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل إريتريا باسم مجموعة من البلدان المتقاربة التفكير.

إن سبل الانتصاف وجبر الضرر هي طرق هامة لتحقيق العدالة وتقديم العزاء وتعزيز إعادة الإعمار بعد الحروب والنزاعات. لقد وقعت الصين ضحية للعديد من الاعتداءات الأجنبية في التاريخ الحديث مما كبدها خسائر فادحة. ونحن نتعاطف مع معاناة ضحايا الحرب ونشعر بحالتهم البائسة. وتعتقد الصين أن جميع سبل الانتصاف والجبر ينبغي أن تتحقق من خلال الوسائل السياسية والإجراءات القانونية الصحيحة وأن تجسد الإرادة الدولية والإنصاف والعدالة والروح الإنسانية. ويمكن للممارسات المفيدة لمجلس الأمن والجمعية العامة في ذلك الصدد أن توفر نقاطا مرجعية هامة لإجراءات مماثلة يتخذها المجتمع الدولي.

ومما يؤسف له أن مشروع القرار A/ES-11/L.6، ”تعزيز سبل الانتصاف وجبر الضرر الناجم عن العدوان على أوكرانيا“، المقدم لاتخاذ إجراء في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، به عيوب وثغرات واضحة ولا يتفق مع موقف الصين واقتراحها. وأود أن أتشاطر الملاحظات الثلاث التالية.

أولا، يسعى مشروع القرار إلى معالجة مسألة المسؤولية القانونية الدولية مباشرة من خلال الجمعية العامة، متجاوزا بذلك سلطة الجمعية. وينص ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على ولايات الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. فالجمعية العامة ليست هيئة قضائية دولية، وبالتالي ليس لها الحق في تعريف الأفعال غير المشروعة دوليا أو المساءلة عنها قانونا. والقرارات التي سبق اتخاذها في الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة لا تشكل أساسا قانونيا متينا لسبل الانتصاف والجبر.

ثانيا، يستشهد مشروع القرار بالمواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا سعيا إلى المساءلة، وبالتالي يفتقر إلى الأساس القانوني. وتلك المواد ليست سوى نتاج بحثي للجنة القانون الدولي، وهي هيئة خبراء. وهي ليست معاهدة حكومية دولية وليست ملزمة قانونا؛ كما أنها لا تضع قواعد قانونية لتعريف الفعل غير المشروع دوليا أو تحديد ما إذا كان هذا الفعل قائما. لذلك من غير المناسب الاستشهاد بالمواد لاتخاذ حكم قانوني أو السعي إلى المساءلة.

ثالثا، يهدف مشروع القرار إلى مباركة قيام بعض البلدان بإنشاء آلية للجبر وسجل للأضرار خارج إطار الأمم المتحدة، الأمر الذي سيكون انحرافا عن الممارسة العادية. والآليات التي تقترحها بعض البلدان ليست في إطار الأمم المتحدة ولا تشرف عليها الأمم المتحدة ولا تقدم تقاريرها إلى الأمم المتحدة. ومع ذلك، يطلب إلى الجمعية العامة أن تعتمد مشروع قرار خصيصا لإنشائها. وهذا النهج لا معنى له وليس له سابقة عملية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مسألة سبل الانتصاف والجبر تكتسي أهمية كبيرة ولها آثار شاملة. فهي مسألة تتعلق بالسلام والأمن، من ناحية، والعدالة والضمير من ناحية أخرى. وهي لا تتعلق باللياقة السياسية فحسب، بل تتعلق أيضا بسيادة القانون الدولي. وهي تتعلق بكل من الوضع الحالي والمظالم التاريخية. ويحق للبلدان في جميع أنحاء العالم التي وقعت ضحية لأفعال غير مشروعة دوليا مثل الاستعمار والتدخل الخارجي والجزاءات الانفرادية والحصار الاقتصادي أن تلتمس الانتصاف والجبر. وينبغي أن يساعد الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم على توفير التوجيه الصحيح لتسوية المطالبات المحتملة في المستقبل من جانب البلدان ذات الصلة المتعلقة سبل الانتصاف والجبر. وينبغي أن يساعد هذا الإجراء على الحفاظ على الصورة المحايدة للأمم المتحدة باعتبارها تعامل جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. كما ينبغي أن يساعد على ضمان أن تتمكن مختلف هيئات الأمم المتحدة من العمل وفقا لولاية كل منها.

وينبغي أن يخضع مشروع القرار الهام هذا للمناقشة الكاملة والمشاورات المكثفة من جانب الدول الأعضاء بغية بناء توافق في

الآراء وتجاوز الخلافات قدر الإمكان وضمان قدرته على الصمود أمام اختبار التاريخ سياسيا وقانونيا وإجرائيا. ومما يؤسف له أن الدول المقدمة للمشروع لم تعقد مشاورات جادة ولم تستجب بشكل جوهري لشواغل الدول الأعضاء، وأصرت بدلا من ذلك على دفع الجمعية العامة إلى اتخاذ إجراء متسرع وغير بناء على الإطلاق.

واستنادا إلى كل هذه العناصر، ومن أجل دعم سلطة ميثاق الأمم المتحدة ومصداقية الجمعية العامة، وحماية تعددية الأطراف الحقيقية وروح التضامن والتعاون، والحفاظ على سيادة القانون الدولي والإنصاف والعدالة، ستصوت الصين ضد مشروع القرار.

لقد استمرت الأزمة الأوكرانية ما يقرب من تسعة أشهر. وقد سببت صدمة في جميع أنحاء العالم وجلبت المزيد من عدم اليقين وعدم الاستقرار إلى عالمنا المضطرب بالفعل. وإذا طال أمد النزاع واتسع نطاقه وأصبح أكثر تعقيدا مما هو عليه بالفعل، فإن ذلك لن يخدم مصالح أي طرف وستتحمل البلدان النامية العبء الأكبر. وتدعو الصين مرة أخرى جميع الأطراف المعنية إلى العودة إلى الحوار والتفاوض في أقرب وقت ممكن وإعادة الحالة إلى المسار الصحيح للتسوية السياسية. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الجمعية العامة، أن يعمل بنشاط لتحقيق هذه الغاية بدلا من تصعيد التوترات وإثارة المواجهة ومفاقمة الانقسامات.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا أن موقف الصين من مسألة أوكرانيا واضح وثابت. فما فتئنا نؤكد دائما أنه يجب احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، والتقيد التام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان بجدية، ودعم جميع الجهود المؤدية إلى التسوية السلمية للأزمة. والصين مستعدة لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي والاضطلاع بدور بناء في تعزيز التحقيق المبكر لوقف إطلاق النار ووقف الأعمال القتالية وتخفيف حدة الحالة والتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف النقاط التالية بصفتها الوطنية.

إن فرنسا ملتزمة التزاما راسخا، إلى جانب أوكرانيا والشعب الأوكراني، بضمان تحقيق العدالة لجميع ضحايا الحرب غير المشروعة التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا. ويجب احترام كرامة الضحايا وحقوقهم. ومن هذا المنطلق، تدعم فرنسا بنشاط السلطات الأوكرانية في سياق الإجراءات القانونية التي اتخذتها. وإلى جانب ٤٣ دولة أخرى، أبقينا المسألة قيد نظر المحكمة الجنائية الدولية ونحن ندعمها ماليا وسياسيا في سياق تحقيقاتها الجارية في أوكرانيا.

وتدعم فرنسا عملية جمع الأدلة التي تقوم بها آليات التحقيق والمحاكم الوطنية والدولية. وفي ٤ مارس/آذار، أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا لجمع الأدلة وتحليلها. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، قدم رئيس اللجنة تقريره إلى الدورة العادية الحادية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، الذي خلص بشكل لا لبس فيه إلى أن جرائم حرب قد ارتكبت في أوكرانيا. وعلى هذا الأساس، تؤيد فرنسا مشروع القرار A/ES-11/L.6 وتشارك في تقديمه، الذي يوصي بإنشاء سجل لحصر المعلومات والأدلة لضمان مراعاة المطالبات المتعلقة بالأضرار أو الخسائر أو الإصابات التي تكبدها جميع الضحايا الأوكرانيين للحرب التي أثارتها روسيا.

والإفلات من العقاب غير مقبول في أي مكان، بما في ذلك أوكرانيا. وستتحمل روسيا المسؤولية وستُحاسب على جميع جرائمها وانتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي وينبغي أن تتحمل العواقب القانونية لجميع الأفعال غير المشروعة دوليا المرتكبة في أوكرانيا. وندعو أعضاء الجمعية، دفاعا عن ميثاق الأمم المتحدة، إلى تقديم دعمهم الكامل لمشروع القرار.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تواصل جنوب أفريقيا الإعراب عن أسفها العميق لاستمرار الحرب في أوكرانيا على الرغم من أثرها المدمر وآثارها الإنسانية السلبية على شعب أوكرانيا، بمن في ذلك النساء والأطفال.

وهذه حرب بلغ تأثيرها أيضا البلدان في جميع أنحاء العالم، لأنها تساهم في أزمات الغذاء والوقود والأزمة المالية العالمية المنهكة

الحالية. لا شك أن الحرب تساهم في إبطاء زخم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، تكرر جنوب أفريقيا دعوتها إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية وإقامة عملية دبلوماسية لإنهاء الحرب. ونؤكد من جديد كذلك أنه يجب احترام السلامة الإقليمية للدول، بما فيها سلامة أوكرانيا، ونرفض جميع الأعمال التي تقوض مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتنص المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة على أن غرض منظمتنا هو

”حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها“.

وهذا ما ينبغي أن نسعى إلى القيام به. وينبغي أن نسأل أنفسنا: هل تركز أقوالنا وأفعالنا على صون السلام أم على إيجاد المزيد من الانقسامات التي تقلل من احتمال تحقيق السلام الفوري؟

وتعتقد جنوب أفريقيا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور بناء في حل هذا النزاع، تمشيا مع ولايته بموجب الميثاق لصون السلام والأمن الدوليين. ونأسف لأن مجلس الأمن، في حالة الحرب في أوكرانيا، يواصل التخلي عن تلك المسؤولية الموكلة إليه. لقد خذل مجلس الأمن حتى الآن شعب أوكرانيا. ومع ذلك، لم يفت الأوان بعد لكي يضطلع المجلس بدور بناء في حل النزاع.

وإذا لم يتخذ المجلس إجراء، ينبغي للجمعية العامة أن تركز على الجهود الرامية إلى وقف الحرب وأن تنظر في القرارات التي تتضمن مقترحات ملموسة لتحقيق تلك الغاية. وينبغي للجمعية العامة أن تهيئ الظروف المؤاتية للحوار والوساطة والدبلوماسية بوصفها السبيل الوحيد الذي سيؤدي إلى حل سلمي للنزاع. وهذا دور اضطلعت به الجمعية العامة من قبل ولا يوجد سبب يمنعها من القيام بذلك الآن.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للأمين العام أن يشرك أطراف النزاع مباشرة من أجل التوصل إلى وقف فوري للأعمال القتالية. هذه عملية يجب أن تحتوي على منجزات مستهدفة وجداول زمنية واضحة. وقد أوضح الأمين العام بالفعل الدور البناء الذي يمكن أن يؤديه بتيسير الاتفاق على مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وكما ذكرنا من قبل، يمكن أن يكون ذلك المثال الهام أساسا لاتفاق يؤدي إلى حل دبلوماسي للنزاع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للجمعية العامة والأمين العام النظر في إنشاء فريق من الشخصيات البارزة للمساعدة في الوساطة بين أطراف النزاع. وهناك حاجة ملحة إلى إجراءات بناءة من هذا القبيل لضمان أننا نمضي قدما نحو تحقيق السلام.

واليوم، نجتمع للنظر في قرار آخر مثير للانقسام بشأن الحرب في أوكرانيا. ونكرر سؤالنا: هل سيساعد مشروع القرار A/ES-11/L.6 في دعم المادة ١ من الميثاق؟ وهل أسهمت القرارات التي اتخذناها في الأشهر القليلة الماضية في تحقيق ذلك؟ ومن الواضح أنها لم تسهم في ذلك. ولذلك يجب أن نجد عملا بديلا وبناء يقودنا نحو السلام. وقد ذكرنا الأمين العام غوتيريش مؤخرا بأن أكثر من ٢ بليون شخص، أي ربع البشرية، يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاعات. ومن المهم جدا أن تكرس الأمم المتحدة وقتا متساويا لحل جميع حالات النزاع التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

وخلال العقود السبعة الماضية، استمعت الجمعية إلى نداءات واضحة للمطالبة بالتعويض عن الرق والاستعمار والفصل العنصري والعديد من النزاعات المعاصرة الأخرى. ومما يؤسف له أننا لم نتمكن في جميع تلك الحالات من التوصل إلى اتفاق بشأن التعويضات بسبب معارضة الكثيرين من الذين يشاركون في تقديم مشروع قرار اليوم. من الواضح أننا نبعث برسالة مفادها وجود حالات استثنائية وأن التعويضات مهمة في بعض الحالات وغير مهمة في حالات أخرى. وتفقد الأمم المتحدة مصداقيتها عندما يُنظر إليها على أنها متحيزة وتمارس الكيل بمكيالين في عملها. وبوصفنا دولا أعضاء، ينبغي أن نمتنع عن إدامة هذه الممارسات.

وبعيدا عن المسائل المبدئية، فإن مشروع القرار الذي ننظر فيه اليوم يضع الأمم المتحدة في غمار المجهول. ويطلب إلى الجمعية العامة أن تمنح سلطتها لعملية من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء آلية للتعويضات من جانب البلدان المهتمة بالأمر. ولا يوجد وضوح بشأن الشكل الذي ستبدو عليه الآلية في نهاية المطاف، أو وظائفها، أو كيفية ارتباطها بالجمعية العامة. كما أننا لا نعرف ما سيكون عليه وضعها القانوني في نهاية المطاف. ولذلك، فإننا غير مرتاحين لأن قدسية الجمعية العامة ستستخدم لإضفاء الشرعية على عملية غير معروفة. وعلاوة على ذلك، وحالما يتم ذلك، سيعتبر أن الجمعية العامة هي التي أنشأت الآلية، مما يقوض دورها الحاسم ويؤثر سلبا على مصداقيتها، مما سيخلق سابقة إشكالية.

ولكل هذه الأسباب، لن تصوت أفريقيا مؤيدة لمشروع القرار وستمتنع عن التصويت.

السيدة براند (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تدلي ببعض الملاحظات الموجزة بصفتها الوطنية.

من المبادئ الراسخة في القانون الدولي أن المعتدي ملزم بوقف عدوانه وتقديم تعويضات كاملة عن الإصابات والأضرار التي تسبب فيها. واليوم، فإن حجم ومدى وطبيعة الأضرار الناجمة عن الهجمات الروسية واضح للجميع. لكن قد تختفي هذه الأدلة بمرور الوقت أو تضيع في ضباب الحرب. وهذا هو السبب في أننا بحاجة إلى تسجيل أدلة على الأضرار التي حدثت حتى تكون لدينا في وقت لاحق، عندما ننتقل في نهاية المطاف إلى المصالحة، صورة واضحة لما يلزم تسويته.

وهذا هو جوهر مشروع القرار A/ES-11/L.6، المعروض علينا اليوم. فمشروع القرار يثبت أن العدوان قد وقع، وأن هناك أضرار نجمت عن هذا العدوان، وأن المعتدي مسؤول عن تلك الأضرار، وأنه يجب توثيقها في سجل من أجل السماح بالتعويض عنها. ونعم، ردا على بعض المتكلمين السابقين أيضا، نعتقد اعتقادا راسخا أن هذا السجل سيكون عنصرا أساسيا في أي مبادرات محتملة للسلام والمصالحة. وبما أن الجمعية العامة أنشأت سجلا للتعويضات في الماضي، فمن المؤكد أن من اختصاصها أن توصي بذلك مرة أخرى.

ولذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت مؤيدة ل مشروع القرار، والتصويت لصالح التمسك بقانون مسؤولية الدول، والتصويت من أجل تحقيق العدالة لجميع الذين عانوا من أضرار في هذا النزاع الذي لم يسبقه أي استفزاز.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): في البداية، تؤيد جمهورية بيلاروس تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إريتريا بالنيابة عن مجموعة الدول المتفقة في الرأي.

ونعترض اعتراضا قاطعا على إجراء عرض مشروع القرار A/ES-11/L.6. ومرة أخرى، يقنعنا الافتقار التام إلى الشمول والشفافية، دون إجراء مشاورات من أي نوع، بأن الدول الغربية قد تخلت تماما عن مبادئ تعددية الأطراف وحسن النية والتعاون في الأمم المتحدة.

وكما نعلم جميعا جيدا، أسهمت جمهورية بيلاروس منذ البداية في اتفاقات مينسك ومجموعة التدابير اللازمة لتنفيذها. وطوال النزاع، بذلت بيلاروس كل ما في وسعها لتنظيم المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا وكفلت عقدها على أعلى المستويات، بما في ذلك في إطار فريق الاتصال الثلاثي.

هل الدول الغربية، المسماة بالبلدان الضامنة لاتفاقات مينسك المذكورة آنفا، تريد حقاً تسوية للوضع؟ والجواب اليوم، للأسف، واضح تماما. إن الموافقة على انقلاب عام ٢٠١٤– الذي أثار تصعيد النزاع في دونباس لمدة ثماني سنوات طويلة، ودعم أوكرانيا في رفضها الامتثال لاتفاقات مينسك، وجعل أوكرانيا مناهضة لروسيا وإغراقها بالأسلحة – هيأت فعلا كافة الشروط المسبقة لكي يبدأ البلدان في تهديد بعضهما البعض تهديدا وجوديا. ولم تحاول مجموعة الغرب أبدا إقناع أوكرانيا بالامتثال لاتفاقات مينسك. إن البلدان الغربية، الضامنة للاتفاقات، لم تف بالتزاماتها. ولو فعلت، لما كنا في هذه القاعة اليوم لمناقشة هذه المشكلة. لطالما تمثلت المهمة الرئيسية للدول الغربية

في إضعاف روسيا قدر الإمكان وتهيئة الظروف التي لن تتمكن فيها روسيا من عدم الرد.

ومشروع القرار يتداعى أمام أي انتقاد من المنظور القانوني الدولي. بل هو مجرد محاولة لإضفاء الشرعية على سرقة أصول الآخرين. كما أنه درس نموذجي وواضح تماما لنا جميعا، ولمن لا يزالوا يعتقدون أن الملكية الخاصة مقدسة في الغرب. ولا يذكر مشروع القرار الجرائم التي ارتكبتها القوى الاستعمارية على مر القرون، أو عواقب الرق أو تدمير شعوب بأكملها تعيش في أراض محتلة. لم يدفع أحد أو سيدفع على الإطلاق جبرا أو تعويضا للبلدان والشعوب عن الأضرار التي، بالمناسبة، لا يمكن تقييمها، وعن المعاناة التي لحقت بها. ولا توجد كلمة واحدة في مشروع القرار عن الإرهاب الاقتصادي الحالي، وعمليات الحصار والجزاءات غير القانونية، أو محاولات خنق بلدان وشعوب بأكملها اقتصاديا.

وكما أشارت قيادة الأمم المتحدة مؤخراً، فإن الحرب في أوكرانيا ليست اليوم سوى نزاع من حوالي ٣٠ نزاعًا مسلحًا في العالم. ويجب ألا تستثني الجمعية العامة نزاعا واحدا مهما كان شائكا، أو أن تضعه فوق مصالح البلدان النامية التي تتحمل أقسى عواقب الحروب، بما في ذلك النزاعات المتواصلة اليوم، والتدخل الأجنبي والرق والاستعمار والإبادة الجماعية. إن مشروع القرار المعروض علينا لن يقربنا خطوة واحدة من السلام، بل لن يؤدي إلا إلى زيادة استقطابنا. وستصوت جمهورية بيلاروس معارضة لمشروع القرار.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): تدافع كوبا عن سيادة جميع الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعن احترامها الصارم لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في ظل جميع الظروف. وسندعم دائما السلام والتسوية السلمية للنزاعات، ونعارض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وفي ذلك السياق، سنواصل الدعوة إلى حل دبلوماسي جاد وبناء وواقعي للأزمة الراهنة في أوكرانيا من خلال الوسائل السلمية وبالالتزام المطلق بقواعد القانون الدولي، التي تضمن أمن وسيادة الجميع، وكذلك السلام والأمن الإقليمي والدولي.

إن بلدنا ملتزم التزاما راسخا بالقانون الدولي الإنساني ويدعو جميع الأطراف إلى حماية المدنيين وأصولهم والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا. ونعرب عن أسفنا الشديد على المدنيين الأبرياء الذين أزهقت أرواحهم في ذلك البلد. ونؤيد الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الحالة الإنسانية والحد من معاناة السكان في مناطق النزاع. وفي ذلك السياق، نقدر مساهمات الكيانات الإنسانية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نرفض المعايير المزدوجة والتحيز والانتقائية والنهج التمييزية والانتهازية التي يسعى البعض إلى فرضها على الجمعية. ومشروع القرار A/ES-11/L.6 المعروض علينا مثال على ذلك.

هناك العديد من الحالات على مستوى العالم للمطالبات المشروعة بالتعويض عن الأضرار والجبر التي قدمتها الدول الأعضاء على مدى سنوات كثيرة، من دون أي تقدم. ومن المفارقة على أقل تقدير أن نلاحظ أن بعض الذين يعارضون بشدة النظر في تلك الحالات هم من بين الداعمين الرئيسيين لمشروع القرار الذي نناقشه اليوم. وتدافع كوبا عن الحق المشروع في التعويض العادل، ولكن ينبغي لنا أن نبدأ بوضع قوائم ومعالجة المطالبات التي تراكمت وتم تجاهلها تماما عبر التاريخ. ونؤيد بقوة المطلب العادل الذي تقدمه الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية عاما بعد عام إلى الجمعية العامة بالتعويض المالي عن الأضرار والأهوال التي خلفتها تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والإبادة الجماعية لشعوبها الأصلية، التي تسبب فيها المستعمرون السابقون.

لقد ذبح سبعون مليون شخص من السكان الأصليين نتيجة للغزو والاستعمار الأوروبيين وأرسل عشرات الملايين من الأفارقة عبر المحيط الأطلسي للعمل كعبيد. لكن لم يتم القيام بشيء. بل على العكس من ذلك، نحن شهود على الأنانية البالغة والإفلات من العقاب اللذين يتمتع بهما المسؤولون عن الجرائم ضد الإنسانية المرتبطة بالتطور التاريخي للرأسمالية. ونفس الصمت والإحجام عن العمل واضحان فيما يتعلق بالمطالب المشروعة للشعوب الأفريقية والأصلية الشقيقة بتصحيح الأخطاء التاريخية التي سببها الاستعمار على مدى ٥٠٠ عام من النهب والعار.

ونطالب بالتعويض عن الاستغلال اللاإنساني لثلاث قارات الذي اضطر أكثر من ٦,٢ بلايين شخص إلى المعاناة من تحديات تخلف النمو. فالفقر ليس عقابا إلهيا. بل تعود أصوله إلى بداية الاستعمار ونموه. والموارد الفنية والمالية متوفرة إذا كانت هناك إرادة حقيقية للبدء في التعويض عن الأضرار.

ومن المفارقة أن العديد من مؤيدي مشروع القرار قيد النظر اليوم قد حالوا دون إدراج بند في جدول أعمال مفاوضات الدورة ٢٧ لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لمناقشة آلية مالية للتعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ. ونطالب بإيلاء اهتمام عاجل لمطالبة البلدان النامية بإنشاء آلية التعويض هذه، ولا سيما للدول الجزرية الصغيرة النامية.

لم تنشئ الجمعية العامة قط آلية للتعويض عن الأضرار والجبر للدول الأعضاء التي تعاني من العواقب الوخيمة للتدابير القسرية الانفرادية المخالفة للميثاق والقانون الدولي.

ولم تنشئ الجمعية العامة قط آلية للتعويض عن الأضرار والتعويضات للدول الأعضاء التي تعاني من العواقب الوخيمة للتدابير القسرية أحادية الجانب المخالفة للميثاق والقانون الدولي، بما في ذلك عمليات حصار الإبادة الجماعية الاقتصادي والتجاري والمالي. هل ستعوض كوبا عن الأضرار التي تراكمت خلال ستة عقود من تنفيذ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة علينا؟ هل ستلبي حكومة الولايات المتحدة الطلب العادل لشعب كوبا بالتعويض عن أرواح ٤٧٨ ٣ كوبيا لقوا حتفهم و ٠٩٩ ٢ ممن أصيبوا بإعاقات نتيجة للأعمال الإرهابية؟ أم أن الولايات المتحدة ستعوض كوبا عن الاحتلال غير القانوني لجزء من أرضنا الوطنية في مقاطعة غوانتانامو؟

هل ستطالب الجمعية العامة الولايات المتحدة بتعويض المكسيك عن ضم نصف أراضيها؟ هل ستؤيد الولايات المتحدة تعويض الشعب الفيتنامي عن الأرواح التي أزهقت، والأمراض التي لا تزال يتضرر منها الكثيرون اليوم، والأضرار الاقتصادية الناجمة عن استخدام العامل الكيميائي البرتقالي أثناء التدخل الامبريالي في فييت نام؟

لماذا يستمر تجاهل المطالبات العادلة بالتعويض والجبر لجزر المحيط الهادئ، ضحايا الإشعاع والتلوث الناجم عن العديد من تجارب الأسلحة النووية التي أجريت منذ عام ١٩٤٧ والتي يزيد عددها على ألفي تجربة؟

متى سيتم تعويض عائلات مئات الآلاف من المدنيين الذين قتلوا وانضموا إلى قائمة ما يسمى بالأضرار الجانبية، وملايين المشردين عن عمليات العدوان التي شنت على العراق أو ليبيا أو أفغانستان؟

كم مبلغ التعويض وكيف يتم النظر في التعويض عن حياة طفل فلسطيني وقتل وسجن السكان المدنيين الفلسطينيين؟

هل ستعوض سورية عن الأضرار التي لحقت بتراثها واقتصادها وسكانها نتيجة الحرب التي فرضت على تلك الدولة؟

إن قصر إنشاء آلية انتصاف على نزاع معين والتعجيل بإنشائها، مع الاستمرار في تجاهل العديد من المطالبات المشروعة والموثقة جيدا والتاريخية، ليس أمرا غير عادل وغير مقبول أخلاقيا فحسب، بل ويلحق ضررا جسيما بمصداقية الجمعية العامة.

السيد جليل إيرافاني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إريتريا بالنيابة عن مجموعة البلدان المتقاربة التفكير، وأود أن أضيف ما يلي بصفتي الوطنية.

لقد أعربت جمهورية إيران الإسلامية، في عدد من المناسبات، عن موقفها الواضح والثابت والراسخ فيما يتعلق بالنزاع الدائر في أوكرانيا. وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، تؤيد بقوة المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، على النحو الوارد في ميثاقها.

وفي ذلك السياق، ما فتئت إيران تؤيد منذ وقت طويل إعلان مبادىء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وتعيد التأكيد على المبادئ الأساسية الواردة فيه، مشددة بوجه خاص على أن تمتنع جميع الدول في علاقاتها الدولية عن ممارسة الإكراه العسكري والسياسي والاقتصادي أو أي

شكل آخر من أشكال الإكراه الذي يستهدف الاستقلال السياسي أو السلامة الإقليمية لأي دولة.

وللأسف نفس البلدان التي تؤكد على أهمية صون وتعزيز السلم الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان، وتطوير العلاقات الودية بين الدول بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو مستويات تنميتها، كانت ولا تزال في طليعة الأطراف التي انتهكت تلك المبادئ ذاتها في أماكن أخرى.

وتؤيد جمهورية إيران الإسلامية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حاليا لإيجاد حل سلمي للنزاع في أوكرانيا. وينبغي للأمم المتحدة أن تحافظ على الموضوعية والحياد لكي تضطلع بدور مسؤول وبناء في التسوية السياسية لهذا النزاع.

ويتضمن مشروع القرار A/ES-11/L.6 عبارات تقع خارج نطاق اختصاص الجمعية العامة، لأنه وفقا للمادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة، لا تختص الجمعية العامة بسلطة تمكنها من تقرير وجود عمل عدواني. وعلاوة على ذلك، فإن القرار ٣٣١٤ (د-٢٩) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، الذي يستند إلى نفس المادة من الميثاق، يدعو مجلس الأمن إلى تحديد وجود عمل عدواني.

ويجب ألا نتسامح مع إساءة استغلال الجمعية العامة لتعزيز المصالح الضيقة لمجموعة من الدول بتقليص دور هذا الجهاز إلى مجرد التصديق، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من تقويض تعددية الأطراف وسيادة القانون على الصعيد الدولي. وإذا تم الاتفاق على الآلية المقترحة، فإنها لن تسهم إسهاما فعليا في التسوية السلمية للنزاع؛ بل إنها لن تكون إلا أداة سياسية في يد مجموعة من الدول. والمشكلة هنا هي أن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين، في استخدام صارخ للمعايير المزدوجة، يطبقون معايير مختلفة في نزاعات أخرى حول العالم، مثل في سورية وفلسطين وأفغانستان واليمن إلى أخره.

نحن نشاطر الرأي بأنه إذا تم إنشاء آلية دولية للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي التي تسببها أخطاء الدول وتقييم التعويضات، فيجب أن تتمتع بولاية واسعة النطاق لمعالجة أي حالة من حالات سوء التصرف الدولي التي ترتكبها أي دولة وجميع الحالات والمطالبات بالتعويضات، بما في ذلك تلك الناشئة عن المسؤولية الدولية عن العدوان العسكري والنهب والحصار والجزاءات أحادية الجانب والاحتلال، وكذلك تقديم أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، إلى أنظمة وحشية مثل نظام صدام حسين.

وتشدد جمهورية إيران الإسلامية على حرمة حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية، وهي مقبولة عموما كمبدأ من مبادئ القانون الدولي العرفي. وتسجل جمهورية إيران الإسلامية بموجب هذا اعتراضها الشديد على أي آلية قد تقوض ذلك المبدأ الراسخ من مبادئ القانون الدولي. ونود أن نسجل أن أي أعمال أو قرارات قد تنشأ عن الآلية المشار إليها في الفقرتين ٣ و ٤ من مشروع القرار لن يكون لها أي صفة قانونية، وبالتالي ستكون لاغية وباطلة.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤكد الولايات المتحدة من جديد، إلى جانب أكثر من ٥٠ دولة من مقدمي مشروع القرار A/ES-11/L.6، التزامنا بالقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وبمبادئه المتعلقة بسيادة الدول وسلامتها الإقليمية. لقد استمعنا إلى الكثير خلال هذه المناقشة، لكنني أعتقد أنه قد بات من الواضح ما هي المسألة المعروضة على هذا الجهاز.

يجب على المجتمع الدولي أن يحاسب روسيا على انتهاكاتها لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وعلى الأضرار الناجمة عن ذلك وعلى الانتهاكات المرتكبة ضد شعب أوكرانيا. إن مشروع القرار يمثل خطوة حاسمة الأهمية نحو المساءلة. ويسلط الضوء على أهمية جمع الأدلة لدعم المطالبات النهائية بالتعويض من روسيا على مسار غير جنائي عن الإصابات والوفيات والأضرار الجسيمة التي لحقت بالممتلكات العامة والخاصة بسبب الأفعال غير المشروعة دوليا التي ارتكبتها روسيا في أوكرانيا.

إن التكاليف المتزايدة، بما في ذلك الخسائر البشرية المروعة، لغزو روسيا غير المبرر وغير المشروع لجارتها والدولة الزميلة العضو في الأمم المتحدة هائلة. فحتى الآن، قتل الآلاف، وشرد ملايين

آخرون، واختفى عدد لا يحصى. وتتزايد التقارير عن الفظائع وغيرها من الانتهاكات، بما في ذلك الترحيل القسري، والفصل المتعمد للأطفال واختطافهم من أسرهم، والتبني القسري في روسيا، والتعذيب، وقصف مستشفيات الولادة. وما فتئت الضربات الروسية المدمرة تصيب المدن والبلدات في جميع أنحاء أوكرانيا، حيث تلحق القذائف أضرارا أو تدمر المناطق السكنية والمرافق الطبية في جميع أنحاء البلد وتسبب دمارا هائلا للبنية التحتية الحيوية للطاقة مع اقتراب فصل الشتاء.

ويندرج ضمن سلطة الجمعية العامة اعتماد مشروع القرار. ويخول الفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة سلطة التوصية واسعة النطاق بشأن طائفة واسعة من المسائل. والتوصية بإنشاء سجل للأضرار خطوة أولية مهمة نحو إنشاء آلية لتسوية المطالبات في نهاية المطاف لتقييم النطاق الكامل للخسائر الفادحة التي تلحقها هذه الحرب العبثية بأوكرانيا وشعبها.

ويود وفد بلدي أن يكرر التأكيد مرة أخربعلى أن هذه مسألة تتعلق بالعدالة، وليست مسألة منافسة جيوسياسية. ومن شأن اعتماد مشروع القرار أن يؤكد رسالة الأمم المتحدة القوية إلى المعتدين المحتملين في جميع أنحاء العالم بأن انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ستكون له عواقب، وأن المجتمع الدولي – نحن جميعا – سيحاسب المنتهكين.

ومن شأن تعويض ضحايا العدوان عندئذ أن يكون رادعا – عامل لردع انتهاكات السلم والأمن الدوليين في المستقبل. وكان الأمين العام غوتيريش واضحا عندما قال إن أعمال روسيا تمثل "انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي". ولذلك، فإن تصويت اليوم سيمثل تصويتا لتأييد المساءلة والدفاع عن الميثاق.

من المفهوم والصواب أن ترغب أوكرانيا في فهرسة العواقب المتزايدة، بما في ذلك الخسائر البشرية المروعة، للغزو الروسي غير المبرر وغير القانوني. إن أوكرانيا سوف تعيد البناء يوما ما. هذه ليست المسألة المثارة هنا. والنقطة المهمة هي الضرورة الحتمية – الضرورة بالنسبة لنا، نحن المجتمع الدولي – لمحاسبة مرتكب الجريمة على الدمار الذي لا داعي له. المساءلة عنصر مهم في أي تسوية نهائية لهذه الحرب. ومن شأن اعتماد مشروع القرار أيضا أن يكون رادعا ضد الانتهاكات المستقبلية للسلم والأمن الدوليين، فضلا عن المساعدة على التوصل إلى المصالحة.

وفي الختام، لا يمكن للدول الأعضاء أن تقف على الهامش عندما تكون هذه المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي يقوم عليها النظام الدولي معرضة للخطر. لقد التزمنا جميعا بدعم الميثاق عندما انضممنا إلى الأمم المتحدة. والآن، تمثل عملية التصويت اليوم فرصة لإظهار ذلك الالتزام.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

السيدة سيلفا – ليندر (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد كانت قدرة ديمقراطيتها على الصمود إنجازا رائعا لأوكرانيا في مواجهة الحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي منذ شباط/فبراير. ويتمثل أحد الأبعاد الرئيسية لرد فعل أوكرانيا، إلى جانب استجابتها العسكرية، في المشاركة الرائعة لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الاجتماعية من جميع شرائح المجتمع الأوكراني في المعركة من أجل الدفاع عن الحريات والحقوق الديمقراطية في وقت تعرضت فيه للهجوم من قبل القوى الساحقة للغزو.

إن حجم الدمار المادي هائل في ظل تزايد التكاليف البشرية والاجتماعية للعدوان يوميا. ويجري توثيق انتهاكات واعتداءات حقوق الإنسان في الأراضي التي تحتلها روسيا وتستردها أوكرانيا. وسيكون لتأثير الأساليب الروسية المتمثلة في التدمير المنهجي للبنى التحتية الحيوية في أوكرانيا عواقب طويلة الأمد.

ويجب التعامل مع مسؤولية الاتحاد الروسي بالرجوع إلى القرار ١٤٧/٦٠ ومن أجل تعافيها وإعادة بناء بنيتها التحتية واقتصادها، سيتعين على أوكرانيا أن تواجه تحديات صعبة للغاية. وللتصدي لها، ستحتاج بالتأكيد إلى دعم واسع النطاق وطويل الأمد من المجتمع الدولي. وستحتاج أيضا إلى المساعدة في ترسيخ تعزيز مؤسساتها

الديمقراطية. وستكون ضرورية لمكافحة الفساد بنجاح وتحقيق النتائج الطموحة لما سيكون على الأرجح خطة استثمار لإعادة الإعمار بمليارات الدولارات.

في الواقع، لم تستهدف روسيا البنية التحتية العسكرية الاستراتيجية فحسب، بل استهدفت أيضا أهدافا مدنية وخدمات عامة وشبكات ومراكز الإمداد. ومن بين هذه الهياكل الأساسية الحيوية، ينبغي لنا أيضا أن ندرج المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الفاعلة على المستوى المحلي التي كان ينظر إلى مشاركتها السابقة في الديمقراطية الأوكرانية على أنها تهديد لمصالح روسيا الاستراتيجية ولمطالبتها غير القانونية وغير المشروعة بالاحتفاظ بالسيطرة على المناطق التي تم الاستيلاء عليها، على الرغم من سيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

دعونا لا ننسى أبدا أن هذا النزاع لا يتعلق بالسيادة فحسب، بل بالديمقراطية أيضا. إن الحرب العدوانية لروسيا هي هجوم على نظام سياسي – على ديمقراطية – يضع مصير البلد بشكل آمن في أيدي الأوكرانيين وبعيدا عن متناول روسيا. ولذلك، فإن عملية إعادة البناء والتعافي المقبلة من الدمار الذي أحدثه الغزو تحتاج إلى وضع الديمقراطية في صميمها.

في التحليلات الأخيرة، شدد المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية على بعض القضايا الحاسمة التي ينبغي أن ينظر فيها التعافيالاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أوكرانيا بعد الحرب فيما يتعلق بمستقبل ديمقراطيتها. وتلك المهمة الشاقة المتمثلة في التصدي لعواقب العدوان، وإعادة بناء الهياكل الأساسية المادية، واستعادة الخدمات الأساسية، يجب أن تضع هذه المسائل في صميم جهود إعادة الإعمار. ومن هذا المنظور، سيكون من الضروري تخصيص الموارد لدعم إعادة بناء وتحسين المؤسسات الديمقراطية في أوكرانيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/ES-11/L.6.

وقبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل عملية التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سميث (جزر البهاما) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية تعليلا للتصويت على مشروع القرار A/ES-11/L.6.

تدين الجماعة الكاريبية بشدة التوغل العسكري أحادي الجانب الذي قام به الاتحاد الروسي في أوكرانيا. وما زلنا نرى أن العمل العسكري الذي تقوم به روسيا في أوكرانيا يشكل انتهاكا صارخا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، نصا وروحا على حد سواء. فهو يقوض المبادئ الأساسية لاحترام السيادة والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، والالتزام بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية. وتعتبر الجماعة الكاريبية تلك المبادئ التزامات غير قابلة للتفاوض قبلنا جميعا، بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، بحرية أن نلتزم بها.

تؤيد الجماعة الكاريبية المبدأ القائل بأن هناك علاجا لجميع الأخطاء. وذلك مبدأ أساسي من مبادئ القانون والإنصاف، ونعتقد أنه مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي بنفس القدر. والواقع أنه حيثما ارتكبت الأخطاء ينبغي أن يكون للضحية الحق في الإنصاف المناسب، بما في ذلك التعويض عن الأذى والضرر الناجم عن ذلك الخطأ.

والواقع أن دولة أوكرانيا قد شهدت إصابة ومعاناة ووفاة الكثيرين من شعبها – عسكريين ومدنيين على حد سواء – فضلا عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية. كما شاهد العالم صورا لتدمير المنازل والمدارس والمستشفيات وغيرها من المؤسسات والمباني، الأمر الذي تسبب في تشريد جماعي للأفراد والأعمال التجارية والأسر والمجتمعات. ندرك أن تكلفة جبر ذلك الضرر ستكون باهظة وأنه ينبغي فرض عبء هذا التعويض على مرتكب الجريمة، تمشيا مع مبادئ القانون والإنصاف.

تسلّم الجماعة الكاريبية أيضا على النحو الواجب بالمجتمع العالمي الذي يرى – عن حق – أهمية الأمم المتحدة في حل المسائل ذات العواقب الدولية، بما في ذلك تعزيز التعايش السلمي في الحالات التي يثبت فيها أن الحل لا يزال بعيد المنال.

في الوقت نفسه، إذ تؤيد الجماعة الكاريبية، من حيث المبدأ، مطالب أوكرانيا المشروعة بالتعويض عن الأخطاء التي ارتكبتها روسيا بحقها، نرى أنه يجب مواصلة هذه العملية من خلال آلية مناسبة. إن الاقتراح الوارد في مشروع القرار يتوخى أن تؤيد الجمعية العامة عملية لن تكون لها سيطرة ولا رقابة عليها أو أي دور تؤديه على الإطلاق. ويطلب مشروع القرار، بصيغته الحالية إلى الدول الأعضاء التي وافقت عليه أن تثق في أن تلك العملية ستنفذ بطريقة نزيهة وشفافة ووفقا لمبادئ القانون الدولي ذات الصلة.

تلاحظ الجماعة الكاريبية في الفقرة ٣ من نص القرار ما يلي:

”تسلم أيضا بضرورة القيام، بالتعاون مع أوكرانيا، بإنشاء آلية دولية تعنى بمسألة جبر الأضرار أو الخسائر أو الإصابات الناجمة عن الأفعال غير المشروعة دوليا المرتكبة من جانب الاتحاد الروسي في أوكرانيا أو ضدها“ (A/ES-11/L.6، الفقرة ٣).

ونحيط علما أيضا بالتوصية الواردة في الفقرة ٤ بشأن

”أن تنشئ الدول الأعضاء، بالتعاون مع أوكرانيا، سجلا دوليا للأضرار ليكون بمثابة وثيقة، في شكل مستندي، تدوَّن فيها الأدلة والمعلومات المتصلة بالمطالبات المتعلقة بالأضرار أو الخسائر أو الإصابات التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين“ (المرجع نفسه، الفقرة ٤).

وفي سياق تحليل الجماعة الكاريبية لدعوة الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، نقدم الملاحظات التالية على جوانب معيّنة من المشروع.

أولا، لا ينص مشروع القرار على أي مبادئ توجيهية بشأن كيفية عمل الآلية في المستقبل أو كيفية إنشاء سجل الأضرار أو إدارته. بالإضافة إلى ذلك، يطلب إلى الدول الأعضاء أن تعمل على تنفيذ تلك المبادرات في سياق حرب مستمرة وفي انعدام القدرة على التنبؤ بأي تطورات أو نتائج مستقبلية لها.

ثانيا، إذ نلاحظ استمرار العمليات القضائية لمعالجة الحالة في أوكرانيا، لم ينشأ بعد اختصاص قضائي حتى الآن للآلية المقترحة أو لسجل الأضرار. ولا يقوم أي منهما عملا بقرار لمجلس الأمن أو بأمر صادر عن محكمة العدل الدولية. علاوة على ذلك، ليس من سلطة الجمعية العامة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن تنشئ مثل تلك المبادرات.

لتلك الأسباب، تمتنع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية عن التصويت على مشروع القرار. بيد أن الجماعة الكاريبية تسلم بأنه يجب أن يتحمل الاتحاد الروسي العواقب القانونية لجميع أفعاله غير المشروعة عن أي انتهاكات للقانون الدولي و/أو أي انتهاكات للقانون الدولي الإنساني في أوكرانيا أو ضدها. وتؤكد الجماعة الكاريبية مجددا تأييدها الثابت للمبدأ القائل بأن للدول الأعضاء حقا مشروعا في المطالبة بالتعويض عن الإصابات والخسائر والأضرار الناجمة عن الأعمال غير المشروعة للدول الأعضاء الأخرى. ويتعين تطبيق هذا المبدأ على هذه الحالة وكذلك على حالات أخرى مماثلة في جميع أنحاء العالم. لقد سعينا إلى توضيح تلك النقطة العامة فيما يتعلق بمجموعة من الحالات المعروضة على المجتمع الدولي، بما في ذلك العمل المناخي والتعويضات فيما يتعلق بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والإبادة الجماعية للسكان الأصليين.

إن الجرائم الجماعية الفظيعة والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي تتطلب التدقيق والعدالة دون استثناء كلما ترتكب وأينما ارتكبت في أي جزء من العالم وأيا كان مرتكبوها. ولا مناص من الالتزام الأخلاقي أو القانوني دائما برفع ذلك الظلم بما فيه إرث الظلم الذي وقع في الماضي.

في الختام، تكرر الجماعة الكاريبية تأكيد معارضتها القوية لجميع الإجراءات التي ترمي إلى على تعطيل عمل النظام السلمي

المتعدد الأطراف. لذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، والانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات العسكرية الروسية من أراضي أوكرانيا، والعودة إلى الحوار والدبلوماسية بحسن نية لحل الخلافات بطريقة سلمية وبناءة.

السيد غوميس روبليدو فيردوسكو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): لقد ظل موقف المكسيك واضحا وثابتا منذ بداية هذه الحرب المروعة. تدافع المكسيك عن سيادة أوكرانيا ووحدتها الوطنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

مما لا شك فيه أنه يجب التعويض عن أي ضرر ناجم عن النزاع المسلح وفقا للقانون الدولي. كما أن المساءلة جزء لا يتجزأ من سيادة القانون. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن هناك عمليات قضائية جارية قد تؤدي إلى إنشاء آليات لجبر الأضرار، وبطبيعة الحال، إلى معاقبة المسؤولين عنها.

وعلى الرغم من أنه نزاع مستمر ومتغير ولا تزال مرحلة التعويضات فيه بعيدة، فمع مراعاة أن مشروع القرار A/ES-11/L.6 قيد النظر يقتصر على التوصية بإنشاء سجل للأضرار فحسب، يعتزم وفد بلدي التصويت مؤيدا له.

السيد بيريز أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيان الذي أدلى به ممثل دولة إريتريا بالنيابة عن مجموعة البلدان ذات التفكير المماثل.

فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، نود أن نكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء محاولات مجموعة من الدول أن تفرض على الجمعية العامة ممارسة تتنافى مع روح الشفافية والشمول وحسن النية التي ينبغي أن تسود في إطار تعددية أطراف متجددة حقا حتى نتمكن معا من التصدي للتحديات الكبيرة والملحة التي يواجهها الكثير منها والتي تنتظر البشرية.

إننا نرفض رفضا قاطعا محاولة فرض مشروع القرار (A/ES-11/L.6) على أعضاء هذا الجهاز لم تعقد بشأنه مشاورات ولم تبذل جهود للأخذ بآراء جميع الدول أو لمراعاة شواغلها المشروعة إزاء نص يتعلق بمسألة لا تزال تسبب الاستقطاب والانقسام في المجتمع الدولي. ونصر على أن منهجية العمل هذه والرفض المستمر للتوصل إلى توافق في الآراء لن يقربنا من الهدف الذي ينبغي أن يدعونا جميعا للعمل على قدم المساواة في الحالة الدولية الراهنة: تحقيق السلام.

وفيما يتعلق بجوهر المسألة التي تجمعنا اليوم، نأسف لإصرار الداعين لها على محاولة استغلال الجمعية العامة بترسيخ عقلية الحرب الباردة الجديدة بسياستها القائمة على صدام الكتل بغرض تعزيزمخططاتهم ومصالحهم الوطنية بما يخدم هيمنتهم الجيوستراتيجية على حساب المصلحة العليا المتمثلة في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على النطاق العالمي.

ويجب علينا أن نقولها بوضوح. إن الاعتماد المحتمل لمشروع القرار هذا لن يؤدي إلا إلى زيادة القائمة الطويلة أصلا من الأحداث المؤسفة – التي أيدها هذا الجهاز للأسف – والتي لم تسفر إلا عن المزيد من المواجهة والتوترات والانقسامات وتحويل انتباهنا عن الأفق السياسي، بل وتقرّبنا عمدا من نقطة اللاعودة التي تهدد بتعريض بقاء الأجيال الحالية والمقبلة للخطر.

إن مشروع القرار حافل بالكيل بمكيالين والانتقائية اللتين لا ترميان حقا إلى التوصل إلى حل سلمي عن طريق الدبلوماسية أو الحوار أو التفاوض السياسي، بل استخدام الجمعية العامة لمصادرة الحقوق والأصول والموارد السيادية للدول الأخرى وتحقيق غايات ذات طابع مشبوه – كل ذلك نتيجة لتطبيق سلسلة من التدابير القسرية الانفرادية التي تنتهك جميع قواعد القانون الدولي والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق التأسيسي لمنظمتنا.

إن فنزويلا تدرك بشكل مباشر نتائج مصادرة الحقوق والأصول ونهب الموارد السيادية، وكيف تستخدم الموارد المنهوبة لتمويل المشاريع الشنيعة والإجرامية. عليه فليس من المستغرب بالنسبة لنا أن الذين يواصلون مهاجمة بلدي اليوم ويسرقون بلايين الدولارات، بما في ذلك أطنان من احتياطياتنا الوطنية من الذهب، هم أنفسهم الذين

يدعون لإنشاء هذا النوع من الآليات القاتمة التي تشوبها أوجه قصور خطيرة مفاهيمية وتنفيذية على حد سواء، ويبدو أنها تتلاءم مع منطق الحرب الدائمة التي تشنها الولايات المتحدة.

الآن يطلب إلى الجمعية العامة أن تنشئ تلك الآلية، ولكن لا ينبغي مساءلتها بأي حال من الأحوال أيضا أمام هذا الجهاز نفسه. كما لا توجد تفاصيل حول اختصاصاتها أو كيفية عملها ومن سيتولى إدارتها وما إلى ذلك. إن ذلك بالضبط ما يسمى بالنظام القائم على القواعد الذي يروج له الغرب في كثير من الأحيان – قواعد مجهولة ولكنها مفيدة للاحتجاج بها طالما أنها تخدم مصالحه.

ومن ناحية أخرى، يشدد على أن مؤيدي مشروع القرار يسعون إلى تجاهل الكفاح العادل لمختلف الشعوب في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تطالب بتعويضات مناسبة عن الجرائم التي ارتكبتها القوى الاستعمارية والأضرار التي تسببت فيها، بما في ذلك في مغامراتها العسكرية الأخيرة والتي تم تجاهلها الآن دون حياء كما يؤكد ذلك عدم إدراجها في النص المعروض علينا.

بيد أن ذلك ليس مفاجئا لأنه يتسق أيضا مع المعايير المزدوجة التي عوّدنا عليها الغرب وحلفاؤه. إن من غير المفهوم أن يتفاعل ما يسمى بالمجتمع الدولي بشكل جماعي عندما يتعلق الأمر بالتعويضات لصالح المواطنين الأوروبيين وأن يطالب أيضا ويسرع في وضع حلول جديدة وإنشاء آليات قانونية زائفة للاستجابة لمثل هذه المطالب. ولكن عندما يتعلق الأمر بجبر الضرر لشعوب عالمنا النامي، فإن ذلك المجتمع الدولي نفسه – بقيادة مقدمي مشروع القرار هذا إلينا اليوم والذين تحتفظ حكوماتهم بعقليتها الاستعمارية والعنصرية – يتجاهل علنا كفاحها من أجل الحقيقة والعدالة والتعويض، ويبدو مصابا بفقدان الذاكرة الأخلاقي الشنيع.

نأسف أيضا لأن من بين دعاة ومقدمي النص المعروض علينا اليوم حكومات بلدان تعرضت، مثل فنزويلا، للاحتلال والسيطرة والاضطهاد تحت نير الاستعمار وتطالب شعوبها الشقيقة اليوم، شأنها شأن شعوب أخرى كثيرة في جميع أنحاء العالم، بتعويضات عادلة عن الجرائم المرتكبة، سواء كانت إبادة جماعية أو استئصال أو استرقاق أو اتجار بالبشر أو فصل عنصري أوغيرهما من كثير من الفظائع الأخرى.

لكل تلك الأسباب نعتقد أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-11/L.6 لن يسهم بأي حال من الأحوال في تحقيق هدف السلام الدائم من خلال الحوار السياسي والمفاوضات الدبلوماسية. وبالتالي ندعو أعضاء الأسرة الدولية المسؤولين إلى التصويت معارضة له. ونكرر التأكيد أنه يجب على منظمتنا – على العكس من ذلك تماما – أن تضطلع بدورها المحوري في هذه اللحظ ة التاريخية الحاسمة للحفاظ على البشرية بواسطة تيسير تهيئة بيئة بناءة وحسنة النية ومناسبة للحوار والتفاوض والتوصل إلى حل سلمي.

ولكن إذا اعتمد مشروع القرار الجديد هذا، فلا يسعنا إلا التشديد على أنه ستوضع سابقة خطيرة وسوف تترتب عنها آثار خطيرة على أداء الأمم المتحدة ومصداقيتها.

ختاما، نكرر مرة أخرى من على هذا المنبر دعوتنا إلى الحد من التوترات ووضع حد لدعاية الحرب، فضلا عن خطاب التعصب الذي تسترشد به الأيديولوجيات البغيضة، فضلا عن التشديد على أنه لا يمكننا تجنب الاندفاع دون وعي إلى مرحلة أكثر حدة من النزاع إلا من خلال الدبلوماسية والحوار وضبط النفس وبدون ضغط أو جزاءات، وأن ذلك لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد الأزمة والتسبب في عواقب ستستغرق عشرات السنين للتغلب عليها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل الشروع في البت في مشروع القرار A/ES-11/L.6 أود أن أتناول المسألة المتعلقة بالأغلبية المطلوبة لاعتماد مشروع القرار.

ففي ضوء الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة، هل يوجد أي اعتراض على البت في مشروع القرار A/ES-11/L.1 بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت؟

لا أرى اعتراضا.

لذلك يجب الحصول على أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين لاعتماد مشروع القرار A/ES-11/L.6.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/ES-11/L.6 المعنون "تعزيز سبل الانتصاف وجبر الضرر الناجم عن العدوان على أوكرانيا".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/74/L.33: أندورا، بالاو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، سان مارينو، سويسرا، كوستاريكا، ليبريا، مقدونيا الشمالية، موناكو ميانمار

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنن، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تركيا، تشاد، تشيكيا، توغو، توفالو، الجبل الأسود، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، الصومال، غانا، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، قطر، كابو فيردي، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كيريباس، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، مليديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميانمار، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، النرويج، النمسا، النيجر، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، جمهورية إيران الإسلامية، بيلاروس، جزر البهاما، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، الصين، كوبا، مالي، نيكاراغوا

الممتنعون عن التصويت:

الأردن، أرمينيا، إسرائيل، إسواتيني، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بوروندي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، السودان، سورينام، سيراليون، صربيا، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، الكونغو، لبنان، ليبيا، ليسوتو، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، هايتي، الهند، هندوراس، اليمن

اعتمد مشروع القرار A/ES-11/L.6 بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل ١٤ صوتا، مع امتناع ٧٣ عضوا عن التصويت (القرار دإط–٥/١١).

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.